من الإنكار إلى التهديد
بنكبة جديدة!

[عن مستجدات مقاربة النكبة
الفلسطينية في الحيّز العام الإسرائيلي]

إعداد وتقديم: أنطوان شلحت

تقديم

إسرائيل وسياسة النكبة

بقلم: أنطوان شلحت

عادت النكبة الفلسطينية، في الفترة القليلة الماضية، إلى جدول الأعمال في إسرائيل على خلفية عدة أحداث مرتبطة بها، بكيفية ما، لعلّ أولها إنتاج فيلم إسرائيلي بعنوان "طنطورة" حول المذبحة التي ارتكبها لواء عسكري إسرائيلي ("لواء إسكندروني") في قرية الطنطورة الفلسطينية (قضاء حيفا) إبان ارتكاب مجازر النكبة في العام 1948، والتي تم إنكارها في الماضي. وثانيها، إحياء ذكرى النكبة في بعض الجامعات الإسرائيلية (جامعة تل أبيب وجامعة "بن غوريون" في بئر السبع) بالرغم من وجود قانون إسرائيلي يمنع إحياءها. وبموازاة هذا استمرت أيضاً عمليات الكشف عن وثائق من الأرشيفات الإسرائيلية تتطرق إلى ما ارتكب من مجازر وآثام خلال النكبة، بما جعل هذا الماضي الإسرائيلي المظلم يلقي بظلاله على الحاضر.

كما أن هذا الماضي الظلاميّ ألقى بظلاله قبل ذلك على الهبّة الفلسطينية التي اندلعت في أيار 2021 وشملت على نحو رئيس ما يعرف باسم "المدن المختلطة" داخل أراضي 1948، وهي بالأساس مدن اللد والرملة ويافا وعكا وحيفا. وكشفت هذه الهبّة عن بنية عنصرية لدى قطاعات كبيرة في المجتمع اليهودي لم تسلّم ويبدو أنها لن تسلّم بفكرة أن العرب الفلسطينيين في اسرائيل لهم انتماء وطني،

وهم جزء من الشعب الفلسطيني ومن قضيته التي بلغت الذروة في أحداث النكبة.

تسعى هذه الورقة لتقديم نماذج مختارة من الكتابات الإسرائيلية الجديدة حول النكبة، والتي ظهرت على وجه التحديد بعد هبة 2021 وصولاً إلى مناسبة ذكراها الأخيرة- الـ74- في العام 2022، وتتوخى أن تُطلع من خلالها جمهور القراء على ما تحيل إليه هذه الكتابات من مستجدات الموقف الإسرائيلي حيال النكبة، وكيفية تأثير هذه المستجدات على المواقف السياسية الإسرائيلية إزاء القضية الفلسطينية بشكل عام، وفيما يتعلق بالجدل الداخلي القائم في هذا الشأن.

وإذا ما توقفنا عند مناسبة إحياء الذكرى الـ74 للنكبة، يمكن القول إن الأصوات الإسرائيلية التي اعترفت بأن نكبة 1948 كانت السبب الوحيد لما يُعرف بـ"قضية الأقلية العربية في إسرائيل" كانت قليلة، وظلّت الغلبة من نصيب أصوات خلُصت إلى نتيجة مسبقة الأدلجة، فحواها أن إحياء النكبة يشكل أبلغ تعبير عن التمسك بالماضي وعدم الاستعداد لمماشاة الحاضر من خلال نسيان ما كان والتطلع من ثمّ إلى ما سوف يكون. وكان من الملفت على نحوٍ خاصٍ أن بعض هذه الأصوات، بمن في ذلك تلك المحسوبة على اليمين الإسرائيلي الجديد، ذهبت إلى الاستنتاج بأن مشاركة حزب عربي (إسلامي) في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي (الذي وقف وراء حكومة نفتالي بينيت- يائير لبيد المنتهية ولايتها)، لأول مرة في تاريخ الأحزاب العربية التي لا تدور في فلك الأحزاب الصهيونية، يعتبر دليلاً واعداً على اصطفاف مأمول بين صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، بين فريق يؤثر التمسك بالماضي انطلاقاً مما حدث في إبان النكبة على الأقل، وبين فريق آخر حسم أمره بأن يتعامل مع الحاضر، وبأن يدير ظهره إلى الماضي المرتسم تحت وطأة النكبة. وبرز بين هذه الأصوات المحلل السياسي لقناة التلفزة الإسرائيلية 12، عميت سيغل، وهو أحد الضاربين بسيف زعيم الليكود ورئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو وتيار اليمين الجديد. وإذ نشير إلى هذا الجدال الدائر بين الإسرائيليين، فليس لكي نحكم على صوابه أو على عدم دقته، إنما لتوضيح جانب من جوانب التفكير الإسرائيلي فيما يتعلق بالنكبة، وهو الجانب الذي يشي بهروب أصحابه إلى الأمام من

مستحقاتها عموماً، وخصوصاً فيما يرتبط بما يعرف بعلاقات الأكثرية اليهودية والأقلية الفلسطينية داخل أراضي 1948.

يتجاهل أصحاب هذا التفكير أن الفلسطينيين أينما كانوا ليسوا في حاجة إلى أي مُسبّب في الظاهر كي يسترجعوا نكبتهم، فهي كما قيل ويُقال مراراً وتكراراً مستمرة في الحاضر، سواء من خلال المواجهة التي يخوضونها مع إسرائيل، أو من خلال المواقف التي تستجد بين الفينة والأخرى، إن كان من طرف جهات عربية أو دولية. وجولة الكفاح التي يخوضها الفلسطينيون في العام 2022، وكذلك الجولة السابقة في العام 2021 والتي بدأت من القدس (حي الشيخ جرّاح) وسرعان ما شملت سائر مناطق فلسطين ولا سيما أراضي 1948، قد تكونان جاءتا بالصدفة متزامنتين مع ذكرى النكبة الفلسطينية، ولكن لا يمكن بحال من الأحوال عدم رؤية أن السبب الواقف وراءهما يعود إلى تلك النكبة وتداعياتها المستمرة، التي ليس من المبالغة القول إنها بمنزلة الشرارة المتوهجة التي لا تخبو لأي جولة كفاح فلسطينية، بما في ذلك الراهنة والسابقة، وكذلك المقبلة، كما كانت الحال حتى الآن.

عند هذا الحدّ، ربما ينبغي أن ننوه بأن الناطقين بلسان اليمين الإسرائيلي الجديد يحاولون أن يدمغوا معارضيهم، من أوساط الإسرائيليين، ولا سيما فيما يخص قضية النكبة، بشبهتين: الأولى، أنهم "يساريون"؛ الثانية، أنهم مصابون بقدر كبير من "كراهية الذات"، يصل إلى درجة عقدة نفسيّة يوصم بها كل المُعادين للسامية في أنحاء العالم. ويمكن الاستدلال على ذلك من قراءة سيل المقالات التي يكتبها صحافيو البلاط اليمينيون أو الناطقون باسم اليمين في شتى وسائل الإعلام في دولة الاحتلال، والتي تنشدُ غاية واحدة وحيدة: تحويل هؤلاء المناهضين إلى زمرة من اليساريين الكارهين لإسرائيل، الخونة، المندسين، غير الجديرين بأي شرعية في أوساط الرأي العام. وسبق لأحد هؤلاء أن كتب: إن ظاهرة كراهية الذات قائمة في إسرائيل، وتضم مجموعة محدّدة من الأكاديميين والإعلاميين والأدباء المعدودين على اليسار المتطرف والدوغمائي، وهي تشنّ حملة كراهية وتحريض منفلتة العقال ضد الدولة وحكومتها. وهي تسعى وتحلم بإحداث انقلاب لـ"تغيير الحُكم" على نمط طريقة تحرير شعبية إسرائيلية، وفرض سلطة اليسار المتطرف على الدولة. هذه المجموعة، التي ترى نفسها نخبة أرستقراطية، تحظى بغلاف داعم في

وسائل الإعلام التي تمنحها منصة لإسماع انتقادات لا حصر لها حيال الناطقين والمنتخبين في المؤسسات الحكومية والأمنية الذين يشكلون موضع كراهيتهم. ويستحوذ على هذه المجموعة بشكل مَرَضيّ شامل هدف "أيديولوجيّ" واحد ووحيد هو إسقاط حكم اليمين بحجة الدفاع عن قيم سامية مثل السلام والديمقراطية. وبغية تحقيق هذا الهدف فهي مستعدة للتضحية بأي مصلحة قومية وأسرار أمنيّة، وأغلب أفرادها ينتمون إلى ما يسمى "معسكر السلام".

وفي مقالات أخرى نقرأ أيضاً أن هذه المجموعة موبوءة بكراهية الذات، وهي ظاهرة معروفة في التاريخ اليهودي منذ أجيال عديدة، وحوّلت الكثيرين من اليهود إلى معادين للسامية. ويشير البعض إلى ثلاثة مراجع يهودية أرست "مؤشرات" تلك الظاهرة: الأول، كتاب "كراهية الذات اليهودية" لثيودور ليسينغ؛ الثاني، كتاب "التحرّر التلقائي" ليهودا ليف بينسكر؛ الثالث، الزعيم الصهيوني "اليساري" بيرل كتسنلسون الذي اعتبرها بمثابة تشويه عقلي ونفسيّ. وتفاقم التلويح بهذه الشبهة في إثر ظهور بوادر ما يُعرف بـ"خطاب السلام الإسرائيلي" وتحديداً لدى ارتباطه بتنفيذ انسحاب من أراضٍ فلسطينية وعربية محتلة. فمثلاً، في آخر انسحاب كهذا، خلال تنفيذ ما عُرف بـ"خطة الانفصال" عن قطاع غزة (2005)، وصف عضو الكنيست السابق آرييه إلداد، وهو طبيب جرّاح تجميليّ، معارضي منح عفو عام للمحتجين على الخطة المذكورة بأنهم يعانون من كراهية للذات تصل إلى حدّ المرض النفسيّ القاسي الذي لا شفاء منه بتاتاً قبل الذهاب إلى اللحد. كذلك يجب أن نشير إلى أن إحدى أبرز المنصّات السابقة لليمين الإسرائيلي، وهي مجلة "ناتيف" ("مسار")، التي كانت تصدر عن "مركز أريئيل لدراسة السياسات" في مستوطنة "أريئيل" بالقرب من نابلس، قبل أن يتحوّل هذا المركز إلى أول جامعة إسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ 1967، حرصت خلال أعوام صدور المجلة العشرين (1988-2008) على تخصيص زاوية في كثير من الأعداد عنوانها "كراهية الذات"، نُشرت فيها مقالات تؤطر اليهود الذين يمكن أن تنطبق عليهم هذه الشبهة.

بالرغم مما تقدّم، ينبغي أن ننوّه بأن هناك مزيداً من الأصوات في إسرائيل التي تدعو إلى العودة للنكبة والاعتراف بها بوصف ذلك خطوة لا بُدّ منها للسير في طريق المصالحة بين الإسرائيليين

والفلسطينيين، كما ستطالعون في بعض مواد هذه الورقة. وداخل هذه الأصوات بالإمكان ملاحظة أن ثمة أصواتاً، ما زالت قليلة جداً ولكن شديدة الصفاء وبالغة الدلالة، تذهب أبعد من ذلك وتدعو إلى التحرّر من العقيدة الصهيونية، بوصف ذلك الطريق الأنسب لمعالجة أهم أسباب استمرار الصراع مع الفلسطينيين. وهي دعوة أتت، بادئ ذي بدء، في الأعوام القليلة الفائتة، على خلفية سنّ "قانون القومية" الإسرائيلي في العام 2018، وتنامت أكثر فأكثر في ظل الأزمة الحكومية التي شهدتها إسرائيل تحت تأثير محاولات وضع حدّ لعهد حُكم بنيامين نتنياهو، وأسفرت في نهاية المطاف عن تأليف حكومة جديدة ضم ائتلافها لأول مرة حزباً عربيا- إسلامياً، ما أجّج سيلاً لا ينقطع من المواقف العنصرية.

وما ينبغي قوله أيضاً في هذا السياق، أن هذه الدعوة موجهة في الوقت عينه إلى جهات تحاول إعادة إنتاج العقيدة الصهيونية عبر تجميل صورتها، في مواجهة آخر مظاهر التطرّف والتوحش، كما تنعكس في الوقت الراهن على سبيل المثال في الأراضي المحتلة منذ 1967 وفي القدس، وذلك على أساس الادعاء أن ما وقف وراءها هو حركة قومية علمانية سعت لتحرير اليهود من ظلم الشتات، منطلقة من علمنة الديانة اليهودية، ضمن أمور أخرى.

في الأحوال جميعاً فإن أهمية هذه الأصوات تكمن في أنها تقرأ على نحوٍ صائبٍ جوهر العقيدة الصهيونية. وفي واقع الأمر فهي تعيد إلى الأذهان ماهية قراءات سابقة لها، ولا سيما تلك القراءات التي تزامنت مع انطلاقها، وبالأساس من طرف حركة "البوند".

هناك الكثير من الشواهد على ما ذكرت ولا يسمح المجال للتوقف عند جميعها، وهي لا تندرج في الغايات التي وضعناها لهذه الورقة، وبالتالي تحتاج إلى وقفة أخرى. بيد أن أكثر ما يهمنا هو ما تخلص إليه من تبصرات أو استنتاجات فكرية.

وسأكتفي بالإشارة إلى اثنين من هذه الاستنتاجات، وهما استنتاجان متصلان:

الأول، أن العقيدة الصهيونية لم تُلطّخ تحت وطأة الاحتلال في العام 1967 فقط بل ولدت ملطخة في الأصل، وأن احتلال ذلك العام هو استمرار مباشر للنكبة الفلسطينية في العام 1948؛

الثاني، أن الطريقة الوحيدة لإنهاء الكولونيالية والأبارتهايد هي النضال ضد إسرائيل وضد الصهيونية، وليس التحالف معهما من أجل "تخفيف حدّة" تطرفهما أو "صوغ" طابعهما. وينطوي هذا الاستنتاج على رسالة موجهة بالأساس إلى من يصفون أنفسهم بأنهم "يسار صهيوني" فحواها أن لفظتي اليسار والصهيونية أوكسيمورون فاقع!

عند هذا الحدّ يجدر أن نستعيد أن من بين ما ترتب على الجدل بشأن "قانون القومية" الإسرائيلي، الذي تم تشريعه العام 2018 كما ذكرنا أعلاه، عدة محاولات تمحورت بشكل عامد حول تأطير الحركة الصهيونية، انطلاقاً من قاعدة التأصيل والمآل. ومع أن النتائج الناجزة لأغلب تلك المحاولات لم تُصب الهدف المطلوب وانهمكت بقدر متفاوت من التطييف، فإن بعضها تميّز بأنه وضع الأمور في نصابها، على غرار ما فعل كثيرون ممن سبقوه، منذ تأسيس هذه الحركة في أواخر القرن التاسع عشر. وداخل هذا البعض يمكن العثور على عدد من الأصوات الأكثر صفاء، مثل صوتي الأكاديميين نيف غوردون وعيدان لنداو، وكلاهما من جامعة بئر السبع. فالأول كتب بصريح العبارة أن الفكرة الصهيونية هي رديف التهويد، ونقيض الحرية والمواطنة المتساوية. وجزم بأنه حان الوقت للانفصال عن الصهيونية والتمسك بكل قوة بالأيديولوجيا التي تدفع بالمساواة قدماً، وشدّد على أنه لا ينبغي بالمرء أن يكون راديكالياً حتى يصل إلى مثل هذه الخلاصة، بل يكفي أن يكون ليبرالياً مستقيماً وعادلاً.

وقد أوضح غوردون، في سياق جدل خاضه مع إحدى طالباته على صفحات جريدة "هآرتس"، أن الأيديولوجيا الصهيونية، في جوهرها الحقيقيّ، تنصّ على أن الجماعة الإثنية اليهودية تمتلك حقوقاً زائدة في البلد (فلسطين)، بما في ذلك الحق في السيطرة على منظومات القوة السياساتية. ومن أجل ضمان مثل هذا الأمر وعلى مدار كل الأعوام المنصرمة منذ النكبة الفلسطينية في العام 1948، كان الصهاينة بحاجة إلى أن يقوموا بممارسات آثمة كثيرة، تشمل من بين ما تشمل تهويد الحيّز بواسطة اقتلاع وتركيز سكان المكان الأصلانيين في

مناطق صغيرة وذات كميات أرض محدودة، وترتيب منظومة العلاقات بين الجماعات المتعددة في المجتمع الإسرائيلي بشكل يكون فيه المواطنون اليهود هم المسيطرون بالمطلق، والمواطنون الفلسطينيون هم الخاضعون إلى السيطرة. ويشير غوردون إلى أن كتاب "العقد الاجتماعي" لجان جاك روسو هو أحد أهم الأسفار الفكرية التي كُتبت في عصر النهضة والتنوير في الغرب، وقد جرى استهلاله بالكلمات التالية: "يولد الإنسان حُرّاً، ويوجد الإنسان مُقيّداً في كل مكان"، وربط فيه بين الحرية والمساواة. وقد شرح روسو أن حرية الإنسان مرهونة بالمساواة الأساسية في المجتمع، وعندما تكون لجماعة ما حقوق زائدة فإن الجماعة الأخرى تفقد ليس حقوقها فحسب إنما أيضاً تُصادر حريتها. وبناء على ذلك، حسبما يؤكد غوردون، عندما تقوم الصهيونية بالتضحية بمسألة مساواة المواطنين الفلسطينيين على مذبح "مشروعها القومي" فإنها لا تصادر منهم المساواة فقط بل وتسلبهم حريتهم أيضاً. وفي ضوء هذا فإن الاستنتاج المنطقيّ هو أن اختيار أي مواطن إسرائيلي الصهيونية كعقيدة يعني بصورة آلية قبوله التضحية بقيمتي المساواة والحرية لكل من هو غير يهوديّ. وفي قراءته فإن محاولة الصهاينة، الذين يُعرّفون أنفسهم بأنهم ليبراليون، أمثال أنصار حزب ميرتس، أن يرفعوا في الوقت ذاته رايتي الصهيونية والديمقراطية الليبرالية لا تعدو كونها أكثر من مجرّد وهم.

ويتابع غوردون أنه وفقاً لما يؤكد عليه روسو، فإن التنازل عن الحرية مثله مثل التنازل عن الإنسانية، وعن الحقوق والواجبات المكفولة لكل إنسان لمجرّد كونه إنساناً. ونظراً إلى أن كل عقد اجتماعي يقوم على أساس توزيع معيّن لحقوق مواطني الدولة وواجباتهم، وإلى أن الإنسان المنزوع الحرية هو مواطن من دون حقوق وواجبات، فإن المواطنين الفلسطينيين في أراضي 1948 لا يمكنهم أن يكونوا شركاء حقيقيين في العقد الاجتماعي الإسرائيلي. وكما يؤكد تقتضي الاستقامة الفكرية القول إن المواطنين الفلسطينيين بالنسبة إلى الصهيونية، بما في ذلك التيارات الليبرالية، هم لا أكثر من عائق أو مصدر إزعاج.

أمّا لنداو فأكد أن "الأبارتهايد الإسرائيلي"، كما يصفه، هو "جزء حيّ منّا، من تكويننا. وليس فقط أن لغالبية الإسرائيليين حصة فيه ودوراً، وإنما هي تستفيد منه أيضا"! ولذا فـ "من الصعب التجنّد ضده، لأن النضال ضده يعني، في الوقت ذاته، النضال ضد مجتمعك، ضد

أقاربك، وأحيانا كثيرة ـ ضد نفسك أنت، أو ضد أجزاء من شخصيتك"!

خطاب اليمين.. من الإنكار إلى التهديد بنكبة جديدة

تركز المواد التي اخترنا أن نترجمها وأن نقدمها إلى القارئ العربي في هذه الورقة على مجموعة من الموضوعات المرتبطة بتعامل إسرائيل مع النكبة الفلسطينية، ولعل أبرزها الدوافع العامة والخاصة التي تقف وراء استمرار إنكارها، وأحدث المواقف التي تدعو إلى الاعتراف بها إلى ناحية تحمّل المسؤولية عنها في سبيل المضي قدماً نحو تجاوز تبعاتها التي ما زالت مستمرة. وربما مساهمتنا في هذين المجالين ستكون مقتصرة على جانب الرصد، ذلك أنه سبقت الجهد المبذول في هذا الصدد جهود عدة. أما الأمر الأكثر جدة فهو ما استجدّ في مواقف اليمين الإسرائيلي، الذي تراكمت إشارات قوية تشي بأنه قام بالانتقال من إنكار النكبة إلى الإقرار بها وبفظائعها والتلويح علناً بالاستعداد لتكرارها، كما انعكس ذلك في تصريحات عدد من المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين في الفترة القليلة الفائتة.

وإن ما ينبغي التنويه به هو أن هذه الورقة قصدت أن تتمحور من حول أحدث المقاربات الإسرائيلية إزاء النكبة، ابتداء مما تزامن مع ذكراها في العام الماضي (2021) والتي ترافقت مع الهبة الشعبية، وانتهاء بما توازى مع ذكراها في العام الحالي (2022) والتي رافقها كشف مزيد من الوقائع بشأن ما ارتكب في أثناء وقوعها.

تضم الورقة نماذج من مقالات كتبها أشخاص أو كتاب رأي من شتى أطياف اليمين في إسرائيل، فضلاً عن تحليلٍ جديدٍ من وجهة نظر سوسيولوجية لأستاذة جامعية إسرائيلية متخصصة في دراسات الذاكرة والمصالحة حول آخر المقاربات المتعلقة بالنكبة في السياق الإسرائيلي، إلى جانب نماذج من مقالات جديدة تقرأ الغايات الكامنة من وراء استمرار سياسة الكذب المتفق عليه بالنسبة إلى النكبة، وغايات اليمين في إسرائيل من وراء الكلام حول النكبة.

كما تضم ملحقاً يتوقف عند الجهود التي قام بها أول رئيس حكومة في إسرائيل، دافيد بن غوريون، من أجل أن يزيح عن كاهل الدولة أي مسؤولية عن عمليات طرد الفلسطينيين من بيوتهم خلال النكبة، وكيف أدى الضغط الذي مارسه الأميركيون من أجل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى قيامه بتلفيق بحث يظهر كما لو أنه أكاديمي يروي للعالم أن الفلسطينيين نزحوا طوعاً عن بلدهم ولم يتعرضوا إلى التهجير بما من شأنه أن يؤول إلى الاعتقاد بأن النكبة هي مُجرّد كذبة أو هراء. وبالإمكان أن نعتبر أن سلوك بن غوريون هذا مهّد الأرضية أمام اليمين الإسرائيلي لتبنّي هذه السردية وترويجها قبل أن يقرّ قراره على الكفّ عن إنكارها والتهديد بتكرارها.

كُفّوا عن الخوف من النكبة

ألوف بن

1- يحدّ جانبي "رامات هشارون" (بلدة يهودية في وسط إسرائيل) مبنيان أمنيان، كنا سميناهما في طفولتي "المصنع" و"المعسكر"، واليوم يسميان "المنشأة الصناعية" و"الوحدة 8200" وهما مخصصان للعقارات. اعتادت أمي أن تقص عليّ قصص السكان السابقين الذي كانوا على هذه الأراضي: في الشرق كانت قرية أبو كشك، التي أنشئت على أراضيها مصانع الصناعات العسكرية، وحي "موراشاه"، ومن الغرب قرية جليل التي سمي باسمها مفترق "جليلوت". تذكرت أبو كشك كمكان مخيف ومظلم مع وجود كلاب تنبح، وكان التجول فيه من اختبارات الشجاعة. في المقابل الشيخ الغني الجليل، الذي كان يسافر بسيارة أميركية اعتبر جاراً جيداً وكان صديقاً لجدي، وكان يركب حماراً ويشغل آبار المياه في المنطقة. أمي تتذكر حفلة عائلية لدى الشيخ والتي دعيت إليها مع والديها. "ما هذه الطفلة الغزال؟"- هكذا امتدح الضيف الطفلة عتيدة هوروفيتس الجميلة، التي لم تكن تعرف العبرية، وظنته أمي يقول "ما هذه الطفلة النحيفة".

نهاية هذه الأحياء اتضحت لي بعد سنوات في سياق مقابلة أجريت مع إلياهو بنياميني، وهو ابن لعائلة أرستقراطية محلية كان والده رئيساً لمجلس "رامات هشارون" المحليّ الأول، عشية موته في العام 2002. عندما اندلعت "حرب الاستقلال" تجمع كل عرب المنطقة في ساحة "بنياميني الأب"، قال الابن لمن أجرى معه المقابلة يوآف كرني: "أحضرنا لهم باصات وأرسلناهم". شيخ أبو كشك لم يكن متحمساً، وأبقت عائلته الأثاث في الساحة الكبيرة لعائلة بنياميني على

التلة الموجودة قرب الميدان. لقد افترضوا أنهم سيعودون بعد عدة أسابيع. في أماكن أخرى ركلوهم على مؤخراتهم، كما حدث في الشيخ مونس (تسمى اليوم "رمات أفيف"). يتذكر بنياميني أن الشيخ أبو كشك وفلاحيه تلقوا تعليمات من اللجنة العربية العليا بإخلاء بيوتهم لعدة أسابيع، إلى أن يعودوا كمنتصرين مع الجيوش العربية. ولكنهم خسروا، ومات أبو كشك مهملاً وفقيراً بعد عدة سنوات في اللد، وهو الوحيد من أبناء القبيلة الذي سمح له بالبقاء في دولة إسرائيل.

هذا التفسير لترك العرب أراضيهم – كما لو أنهم أخلوا المنطقة بحماسة وبتعليمات من أعلى- كان سائداً في إسرائيل في سنوات طفولتي، فقد كرره عمي شالوم غوترمان، الذي عاش في هرتسليا المجاورة، وتعرف في خدمته كحارس في نهاية أيام الانتداب، على الجيران من قريتي جليل وأبو كشك. لم يجد مؤرخو أيامنا دعماً لهذا التفسير أو توثيقاً له. والباحث الفلسطيني وليد الخالدي كشف النقاب في العام 1959 عن أن القصة حول "تعليمات اللجنة العربية العليا" للهرب من القرى والمدن اختلقها يهودي أميركي من مؤيدي التنقيحيين كوقود لدعاية إسرائيل الفتية. ولكن أصداءها ما زالت تتردّد حتى اليوم في النقاشات حول المسؤولية الفعلية والأخلاقية عن هجرة الفلسطينيين (في العام 1948).

2- في العام 1988 رأى كتاب بيني موريس "ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1947-1949" النور باللغة الإنكليزية، وتم إرسالي لإجراء مقابلة مع الكاتب لصالح صحيفة "هعير". كانت الانتفاضة (الفلسطينية) الأولى في ذروتها، وفي الجانب الإسرائيلي بدأوا بتسمية "العرب" باسم فلسطينيين والتعامل بجدية مع طموحاتهم الوطنية. في هذا الجو عرض موريس ونظراؤه المؤرخون الجدد رواية معدلة لقصة إنشاء إسرائيل. قرأت وأنا أحبس الأنفاس كتاب "ولادة مشكلة اللاجئين" مع كل ما اشتمل عليه من أوصاف قاسية لأعمال الذبح والنهب التي نفذها مقاتلون إسرائيليون في قرى فلسطينية؛ وخصوصاً الفصل الذي يتحدث عن خروج العرب من يافا وحيفا والذي شكل الانقلاب لصالح اليهود في الشهور الأولى من الحرب؛ ووصف يغئال ألون، قائد "البلماح" وأحد الشبان الوسيمين من مواليد أرض إسرائيل القديمة والجيدة، بأنه المهجر الأكبر لعرب البلاد. إن قصصاً كهذه

كانت تعتبر تابو محرماً تماماً في تلك الأيام، وشعرت أنني شريك في سر وطني كبير.

عدت إلى والديّ وسألتهما ماذا يذكرون من تلك الأحداث؟ كان والدي مقلاً في الحديث عن شبابه في "البلماح" وعن دوره في العام 1948. لقد أخبرنا بأنه خدم كجندي في "عملية المكنسة" في الجليل الشرقي، شمالي بحيرة طبريا، في الأيام التي سبقت الإعلان عن الدولة. "لقد أطلقنا النار في اتجاه خيامهم فهربوا"- هكذا لخص والدي الأمر. عرفت بعد موته أنه كان رجل مدفعية في الكتيبة الأولى في البلماح في الفصيل الذي كان يقوده رحبعام زئيفي (غاندي). في ويكيبيديا كتب ما يلي: "في ليلة الثاني من أيار، أطلقت قوات البلماح عدة صليات من القذائف المدفعية على قرى شمالي روشبينا والتي شوشت على حركة المواصلات اليهودية، وفي أعقاب ذلك بدأ الهرب من القرى". فهل أرييه بومشتاين (والذي أصبح يسمى لاحقاً سيفان) ابن الـ 18 عاماً هو الذي أطلق هذه الصلية وجعل سكان هذه القرى المنسية يهربون ويهاجرون إلى المنفى في مخيمات اللاجئين؟ (أرييه سيفان هو والد الكاتب).

في منتصف كتاب موريس، فهمت أن قصة 1948 لا تتلخص في النقاش حول "هل هربوا أم طردوا؟"، بل بالقرار حول عودة اللاجئين ومصادرة أرضهم لصالح الاستيطان اليهودي. القرار الذي اتخذ في ذروة حرب 1948 وما زال سارياً حتى اليوم، هذا هو لب الموضوع. في هذا الجانب هناك "قانون أملاك الغائبين" و"قانون شراء الأراضي" و"الكيرن كييمت" والإدارة وسلطة التطوير، وفي الجانب الثاني النكبة، والطرد، والتهجير، ونزع الملكية، والمصادرة والقمع والأمل في تحقيق "حق العودة".

ليس بالإمكان أن نفهم العلاقات بين اليهود والعرب في البلاد، والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، والجهود الفاشلة لحله، وحتى الاتصالات الائتلافية الحالية مع أحزاب المجتمع العربي، من دون أن ندخل إلى تاريخ 1948. وليس فقط الشرخ اليهودي- العربي لا يمكن فهمه، بل إن سياسة التخطيط والبناء في إسرائيل يجري إملاؤها من السياسة الأرضية التي استهدفت تخليد نتائج "الانبعاث والنكبة"، على غرار اسم مؤلف المؤرخ الإسرائيلي يوآف غلبر، وضمان أن العرب

لن يستطيعوا قلب الأمور رأساً على عقب مرة ثانية. هذا هو السبب لـ "تشتيت السكان"، وهو الاسم المغسول لابتلاع المناطق المفتوحة وملء المنطقة بمستوطنات صغيرة ومتفرقة خلافاً لما يقوله المنطق الاقتصادي أو البيئي. من أجل أن نفهم الصراع بين مدن التطوير والكيبوتسات، والتمييز ضد الشرقيين الذين أرسلوا لإشغال "الممتلكات المتروكة"، يجب العودة إلى الجذور التي غُرست في معارك العام 1948.

3- كان ينبغي تعليم "ولادة مشكلة اللاجئين" في كل مدرسة ثانوية في إسرائيل، وفي كل دورة قيادة في الجيش الإسرائيلي. ولكن الخوف من الحديث عن النكبة مغروس في قلب التيار العام الإسرائيلي. هو غير قائم كسؤال لـ"البجروت" (امتحانات التوجيهي الإسرائيلية) في التاريخ أو في الإنشاء. لا يوجد متحف حربي يعرض القصة. وللمتدربين في معسكر التدريب 1 لا توجد دروس عن طرد الفلسطينيين من الرملة واللد كتعبير عن معضلة قيادية وعملية. وأسماء الـ 400 قرية فلسطينية التي تم تدميرها، والأحياء التي تم تركها في يافا وحيفا وصفد وطبريا واللد والرملة، لا تظهر في اللوحات الإرشادية للمستوطنات التي أقيمت والأحراج التي زرعت بدلاً منها. إنما يمكن العثور عليها فقط في تطبيق "iNakba" التابع لجمعية "زوخروت"، أو في بعض الكتب المخصصة لمن يجيدون المشي. والصحافي آري شافيط أصدر قبل 7 سنوات كتابه "أرضي الموعودة"، الذي يضم فصلاً عن أعمال الطرد والذبح التي جرت في اللد في تموز 1948 استناداً إلى مقابلات مع منفذيها، ولم ير هذا الكتاب النور في طبعة عبرية. ورواية "خربة خزعة" للكاتب س. يزهار، وهي قصة طرد قرية فلسطينية في أواخر "حرب الاستقلال"، ما زالت مشمولة حتى الآن في المنهاج الدراسي في الأدب في المرحلة الثانوية (من دون أن ينتبه إلى ذلك وزيرا التربية والتعليم نفتالي بينيت ويوآف غالانت) ولكنها لا تعتبر قراءة مطلوبة كجزء من النضوج الفكري لدى الإسرائيليين فلا يصل إليها سوى قلائل.

ومع ذلك، ترفض النكبة الاختفاء، شأنها شأن بيوت القرية المتروكة التي ظهرت بعد الحرب في "رواية "بإزاء الغابات" لـ أ. ب. يهوشع، وشأن قرية كفار سابا العربية (كفر سابا) التي تحرك أنقاضها حبكة كتاب "جنازة في الظهيرة" ليشعياهو كورن، ولقد سيطرت تدريجياً

على الخطاب بشأن إقامة دولة إسرائيل، واستبدلت شعارات (إحياء الأرض الييباب)، و(فئة قليلة في مواجهة فئة كثيرة). لم ينفع أي شيء؛ لا جهود إخفاء جهاز الأمن وإسكات الأرشيفات، ولا التابو الاجتماعي في أوساط يهود إسرائيل، ولا "قانون النكبة" ولا الحملة الصبيانية لـ "نكبة خرطة (هراء)" التابعة لليمين. أتجول في البلاد وأرى البقايا، أسيجة الصبار التي تشير إلى حدود القسائم الزراعية في القرى المدمرة، والبيت المنعزل الذي تبقى على التلة بالقرب من شارع 4، والأقواس التي تزين واجهات البيوت في شارع سلمة بالقرب من مبنى صحيفة "هآرتس" (في تل أبيب). أسافر وأتساءل: إلى متى سيتجاهل المجتمع اليهودي في إسرائيل هذه الذكريات؟

لقد حان الوقت للتوقف عن الخوف وقول الحقيقة: أجل، إن إسرائيل قامت على خرائب المجتمع الفلسطيني الذي عاش هنا قبل العام 1948. ينبغي التحدث عن النكبة ليس فقط في مسيرات الذكرى التي يقوم بها فلسطينيون إلى قرى آبائهم، وليس فقط في المؤتمرات قليلة العدد التي تعقدها منظمة "زوخروت" وفي كتب باحثين معارضين، بل في أوقات تكون فيها المشاهدة في ذروتها، في سلسلة وثائقية تحمل عنوان "عمود النار المعكوس"، وفي الصفوف الثانوية، وفي قاعات المحاضرات في الجامعة. ويجب ألا نغرق في أوهام أن النقاش التاريخي سيحسم السؤال من المسؤول؟ الذي يقف في صلب السرديات الوطنية: هل العرب الذين رفضوا خطة التقسيم وهاجموا الييشوف العبري بهدف تصفيته، أم اليهود الذين تآمروا على طرد جيرانهم الضعفاء والسيطرة بالقوة على البلاد وانتظروا الفرصة المناسبة؟ إن تدريس النكبة لن يؤدي بذاته إلى مصالحة بين الشعوب كما يأمل محبو السلام، ولن يحطم المبرر لقيام إسرائيل التي ستنهار تحت مشاعر الذنب، كما يخاف مؤيدو الإخفاء والإسكات. إن موقفهم يشوبه تناقض داخلي: إذا كانت الصهيونية - كما يدعون- على حق، وأن الجيش الإسرائيلي هو الأكثر أخلاقية في العالم، وأن الفلسطينيين إرهابيون متعطشون للدماء، فلماذا إذاً يناضلون من أجل إخفاء الماضي؟

لا ينبغي أن تهرب الدولة من ماضيها حتى لو اعتبر الانشغال به أمراً غير سار، وتتصاعد منه أسئلة أخلاقية صعبة. هذا هو واجبها تجاه مواطنيها، الذين من حقهم معرفة ما حدث هنا من قبل لفهم أسباب

ودوافع ما يحدث الآن. إن "قانون القومية"، والفشل المتكرر لأحزاب "فقط ليس بيبي" (بنيامين نتنياهو) في تشكيل ائتلاف يهودي- عربي، و"حماس" في غزة، والسلطة الفلسطينية في رام الله، وكذلك أحياء الضواحي.. إلخ، كلها نتائج متواصلة لـ "ولادة مشكلة اللاجئين"، الجزء المظلم من حرب الاستقلال. ويجب الحديث عن ذلك.

(*) ألوف بن: رئيس تحرير صحيفة "هآرتس". مقاله هذا ظهر في الصحيفة يوم 2021/4/29.

لماذا ما زال اليهود الإسرائيليون لا يعترفون بالنكبة؟

د. يفعات غوتمان

أعاد فيلم (المخرج الإسرائيلي) ألون شفارتس "طنطورة" عن المذبحة في القرية الفلسطينية الطنطورة في أيار 1948، طرح السؤال حول ذاكرة النكبة وموضوع اعتراف إسرائيل بها. يعود الفيلم إلى البحث الذي أجراه تيدي كاتس في أثناء دراسته للقب ماجستير في جامعة حيفا في التسعينيات، وهو البحث الذي يستند إلى شهادات جنود يهود وسكان فلسطينيين، وكشف النقاب عن مذبحة لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت في التأريخ الإسرائيلي لـ"حرب الاستقلال".

قدم كاتس دراسته العام 1998 وحازت على علامة عالية. بعد ذلك بسنتين أثارت انتباه مراسل جريدة "معاريف" حينذاك والذي نشر ملخص الدراسة واستنتاجاتها في الجريدة. أثار هذا النشر عاصفة ونتيجة لذلك تراجع جنود عن شهاداتهم وقدموا إلى جانب زملائهم في "لواء ألكسندروني" دعوى قضائية ضد كاتس بتهمة التشهير. في نهاية الأمر، نزعت جامعة حيفا لقب الماجستير منه وأنزلت الأطروحة عن رفوف مكتبتها.

في إطار التحضير لفيلم "طنطورة"، أصغى المخرج شفارتس إلى حوالي مائة ساعة من الشهادات التي سجلها كاتس في التسعينيات وعاد إلى مقابلة الجنود الذين قدموا شهاداتهم أمامه. نجح في استخراج شهادات قاسية من الجنود المسنين حول أعمال ذبح أعادت مرة أخرى – وليس شهادات الضحايا التي لم يشملها الفيلم – إثارة الجدل حول ذاكرة النكبة.

هذا الجدل يشمل أصواتا قليلة نسبيا ممن دعوا للاعتراف بالمذبحة وبالنكبة وبتصحيح الغبن التاريخي. تم من بين أمور أخرى إرسال عريضة من قبل منظمة "أكاديمية المساواة" إلى جامعة حيفا وطالبتها بأن تعيد إلى كاتس لقب الماجستير. في المقابل، تم نشر الكثير من لوائح الدفاع ضد الاعتراف بالمذبحة. كثير من تلك اللوائح نشرت في جريدة "هآرتس" ذات المواقف الليبرالية.

إن الجدل التاريخي حول ذاكرة النكبة لدى اليهود الإسرائيليين يثور من مرة إلى أخرى. وهو يشمل عمليات تذكير أكاديمية وفنية وأخرى بالأحداث التي دفعت إلى النسيان، أو حول يوم النكبة الذي يحل في 15 أيار من خلال مسيرات عودة وطقوس ذكرى لأحفاد المهجرين، ومنظمات مجتمع مدني، ومجموعات طلاب جامعيين. في كل مرة يعود ليطرح السؤال لماذا لا يعترف يهود إسرائيليون، وخصوصا من يروا في أنفسهم منتمين إلى معسكر اليسار، بالنكبة؟ وهذا حتى بعد عشرات الأبحاث، والتي تشمل أبحاثا كثيرة كتبها يهود إسرائيليون ("المؤرخون الجدد") مثلا منذ نهاية الثمانينيات، وبعد شهادات جنود في العديد من الحالات بما في ذلك الخاصة بمذبحة الطنطورة.

يمكن لإطارين من الشرح تقديم أجوبة حول عدم الاعتراف المتواصل بالنكبة من جهة الدولة والأغلبية اليهودية في إسرائيل: الأول، دراسات الكولونيالية، والثاني، والذي يرسم أيضا حلا ممكنا، هو موديل "الحقيقة والمصالحة" كجزء من منظومة العدالة الانتقالية.

دراسات الكولونيالية

إن مقاربة دراسات الكولونيالية، المتأثرة من مفكرين مثل فرانس فانون وإدوارد سعيد، تتقصى سؤال الاعتراف بالنكبة من خلال التمحور في مسائل الملكية والممتلكات، الأراضي، رأس المال والبنى الاجتماعية والسياسية التي أنتجتها الصهيونية. وفقا لهذه المقاربة، فإن الصهيونية – ككل مشروع كولونيالي استيطاني في العالم – تحتوي على مشكلة أخلاقية متضمنة فيها يحاول المستوطنون إخفاءها: استيطان على أرض وطن شعب آخر، والإعلان عنها كوطنهم الحصري، بأل التعريف، لليهود، من خلال طرد السكان الأصلانيين

الفلسطينيين. بما أن الصهيونية سجلت إنجازاتها الكولونيالية الأكثر جدية بالذات حين كان عهد الاستيطان الكولونيالي – وإن لم يكن مجتمع المستوطنين التي أنتجها – في فترة أفوله في معظم أنحاء العالم، فإن هذه المشكلة الأخلاقية رافقتها أيضا مشكلة الشرعية. الأمر برز أكثر مع إقامة الدولة العام 1948، والتي تزامنت مع الفترة التي حظيت فيها حقوق ليبرالية وقيم كونية بالصعود في العالم بفضل حركات مناهضة الاستعمار في آسيا وأفريقيا وأماكن أخرى. وبالتالي، فإن التهجير والطرد والتدمير للمجتمع والثقافة الفلسطينيين العام 1948، تحول إلى مشكلة أخلاقية بالنسبة إلى إسرائيل. ما كان حاضرا في المشهد العام وتجربة سكان الدولة الجديدة – ما بقي من القرى الفلسطينية والممتلكات داخل البيوت مثلا - تم محوها في سنوات الخمسينيات من المشهد العام ومن الوعي الجماهيري. إنكار النكبة كان موجها ليس فقط نحو الخارج بل أيضا نحو "الاستهلاك الداخلي"، كما شرح مؤخرا إيلان بابيه، المؤرخ الذي يمثل بامتياز توجه دراسات الكولونيالية لتاريخ إسرائيل/ فلسطين وساعد في أطروحة تيدي كاتس إلى جانب أستاذه المرحوم قيس فرو: "إذا ارتحت ولو للحظة من فعل الإنكار، ستلوح أمامك مشكلة أعمق – وهي مسألة التسويغ الأخلاقي للمشروع (الصهيوني) للدولة. بحيث أن إنكار (النكبة) ليس المسألة الأساسية، بل هو الحامي أو الدرع الأخير أمام الخوض في الإشكالية الأخلاقية لأخذ وطن طرف آخر على نحو واع" (ترجمة عن الانجليزية للكاتبة).

وفقا لهذا التوجه، فالاعتراف الإسرائيلي بالنكبة سوف يقوّض شرعية الدولة اليهودية ويلقي بالشك على حقها في الوجود. ولكن مجموعات مستوطنين أخرى ذات "خطيئة أصلية" مشابهة، والتي اعترفت بالمظالم والغبن والسلب وحتى بادرت إلى خطط إصلاح للتعويض، لم تتعرض لتجربة المس بالشرعية بل على العكس. الولايات المتحدة، كندا، أستراليا ونيوزيلندا هي أمثلة على ذلك. في المقابل فإن هذه الدول كانت قد دمرت معظم السكان الأصلانيين في حين أن هذا "التطهير" في إسرائيل- فلسطين، لم يستكمل، والاستيطان يتواصل – ومعه كذلك الحاجة في الإخفاء. من هنا تظهر أيضا المشكلة في مقاربة بحث الكولونيالية: إنه يضع إقامة الدولة اليهودية كلعبة صفرية في مقابل النكبة. هذه الموضعة لا تتيح اعترافا إسرائيليا بالنكبة طالما

أن إسرائيل قائمة بشكلها الراهن. بل من شأنها أن تساهم في تكريس الوضع الراهن ومنع أي إمكانية من الاعتراف الإسرائيلي بالنكبة.

الحقيقة والمصالحة

المقاربة الثانية التي تشرح الإنكار المتواصل للنكبة في إسرائيل وتعرض حلا مختلفا، تستند إلى موديلات مصالحة وحل للصراعات، ترى في المواجهة العلنية مع الماضي – وفي حالات مثل فلسطين/ إسرائيل أيضا مع الحاضر – شرطا لإنهاء الصراع. أحد هذه الموديلات يتمثل بمنظومة "العدالة الانتقالية" – يرى قسم من الباحثين ضمن هذه المقاربة في الجدل العام حول مظالم الماضي شرطا حتميا للانتقال من الصراع إلى السلام والديمقراطية. إحدى الأدوات التي يمكن أن تساعد المجتمعات على القيام بذلك، وفقا لهذه المنظومة، هي سيرورة "الحقيقة والمصالحة"، والتي تشمل ثلاث مراحل: التعريف، والاعتراف، وتحمل المسؤولية. فمثلا، في إطار استبدال النظام القمعي بالنظام الديمقراطي في جنوب أفريقيا ودول في أميركا اللاتينية، أقامت السلطات الجديدة لجان "حقيقة ومصالحة". كل واحدة من هذه اللجان كانت لديها مرتكزات مختلفة، لكن عملها في هذه الحالات شكل موديلاً تم تبنيه في أجزاء أخرى من العالم. ليست السلطات في الفترات الانتقالية وحدها التي استخدمت هذا الموديل، بل أيضا منظمات مجتمع مدني عملت في حالات معينة على الدفع بسيرورة الحقيقة والمصالحة أيضا قبل انتهاء الصراع. مثلا في كولومبيا وحتى هنا، في إسرائيل- فلسطين. دولة إسرائيل امتنعت حتى الآن عن الاعتراف بمظالم الماضي في اتفاقيات سلام، لكن منظمات مجتمع مدني مثل "ذاكرات- زوخروت" أقامت العام 2015 لجنة حقيقة غير رسمية بأحداث النكبة في النقب. ومنظمات مثل "معهد عكيفوت" تتناول وتعمل على توثيق وتحقيق المنالية لوثائق الدولة من العام 1948، من خلال التشديد على الحاجة إلى مواجهة الجوانب المعتمة من هذا الماضي.

هل بالإمكان تطبيق موديل الحقيقة والمصالحة بشأن النكبة؟ لو تابعنا مراحل الموديل، المرحلة الأولى، مرحلة التعريف – البحث، التوثيق

ونشر أحداث النكبة بعد أن تم محوها من المشهد العام والوعي الجماهيري في سنوات الخمسينيات – تجري في الرأي العام اليهودي الإسرائيلي منذ نهاية السبعينيات (وحتى قبل ذلك في منظمات يسار مثل "ماتسبين")، ومع نشر الأبحاث التاريخية التي وضعها "المؤرخون الجدد" و"علماء الاجتماع النقديون" والتي استعانت بمنالية وثائق الدولة من العام 1948. إن مرحلة التعريف لن تتم فقط في أطر اليسار بل نالت منصة جماهيرية متواضعة منذ التسعينيات، سنوات أوسلو، التي منحت مكانا أكبر لتكسير أسطوريات صهيونية حين بدا أن الصراع يقترب من الوصول إلى نهايته.

غالبية سيرورة التعريف جرت في إطار المجتمع المدني. ثم أضيفت إلى الجدل الأكاديمي في سنوات الألفين تمثيلات ثقافية في التيار المركزي (روايات مثل "عزبة الدجاني" لألون حيلو، والتي أثارت ضجة حين نالت جائزة سابير، و"أربعة بيوت وحنين" لأشكول نيفو).

منظمة "زوخروت- ذاكرات" التي تنشط في مجال التذكير بالنكبة بواسطة جولات وشهادات، معارض، منشورات ومؤتمرات، تحتفل اليوم بعشرين عاما على إقامتها. وحتى إسرائيل الرسمية قامت بدفع سيرورات تعريف محدودة، حين دخلت النكبة العام 2000 إلى كتب تدريس اللغة العربية بمبادرة وزيرة التربية والتعليم آنذاك يولي تمير.

ولكن في نفس العقد بالتحديد - مع الانتقال من حلم السلام إلى الانتفاضة الثانية وأحداث (هبّة) أكتوبر 2000 واتساع نزعة الـ"لا يوجد شريك" للسلام التي أوجدها ايهود باراك مع فشل محادثات كامب ديفيد، ثم إقامة جدار الفصل- تغيّر المناخ العام من النقيض إلى النقيض. الصراع، العنف والفصل بين اليهود والعرب أدوا إلى ردود سلبية وقاسية على تناول النكبة بين الجمهور اليهودي. وبات مجرد ذكر النكبة يؤطَّر في الجدل السياسي والعام من خلال الأسطورية الصهيونية حول الخطر الوجودي المتواصل.

في سنوات الألفين نشأ انكسار بين مراحل موديل الحقيقة والمصالحة، بحيث أن نشر المعرفة الواسع حول النكبة ليس فقط أنه لم يؤد لاعتراف بالأحداث وضحاياها (المرحلة الثانية في "العدالة الانتقالية") بل حتى أدى إلى ردات فعل معاكسة: إسكات قسري (مثلا في إطار قانون النكبة العام 2011)، المحاربة الصاخبة للاعتراف

العلني بها (دعاية حركة "إم ترتسو" التي نشرت كتيّب "نكبة خرطة" (خدعة) في نشاطات احتجاج صارخة نظمتها أمام نشاطات يوم النكبة التي نُظمت على مقربة من بعض الجامعات)، وفي حالات معينة حتى بشرعنة النكبة (ابتداء بالمقابلة المشهورة مع بني موريس العام 2004 وصولا إلى تصريحات عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش في تشرين الأول 2021).

في غياب اعتراف رسمي، لم يؤدّ التعريف بأحداث 1948 حتى إلى تحمل مسؤولية علنية عن النكبة، وهو المرحلة الثالثة في موديل الحقيقة والمصالحة، فالدولة لا تشارك في الحقيقة والمصالحة بل تعارض ذلك، سواء للامتناع عن دفع ثمن في اتفاق سلام مستقبلي أو بسبب الأسئلة الأساسية التي يمكن لمثل هذه السيرورة أن تطرحها حول شرعية المشروع الصهيوني منذ بدايته وحتى اليوم، وهي أسئلة ألقت الضوء عليها دراسات الكولونيالية. بدلا من الاعتراف بالمسؤولية، سنت الحكومة "قانون النكبة" الذي يتيح فرض غرامة على مؤسسات ممولة من الميزانية العامة تحيي يوم الاستقلال كيوم حداد. في غياب الاعتراف المؤسسي بالحقائق والشهادات، شكّل كشف غبن النكبة في إسرائيل حتى اليوم واحداً من ادعاءات كثيرة في الجدل السياسي حول الصراع، وهو ادعاء ترى فيه الغالبية اليهودية على أنه يساعد ويدعم الطرف الثاني، أي العدو. لذلك فإن غالبية الجمهور اليهودي تواصل رفض المعرفة حول مظالم وغبن النكبة بينما تفرض السلطة عقوبات على من يكشفها أو يعترف بها.

سرّ علني

إن السؤال المطروح في ضوء فشل موديل الحقيقة والمصالحة بشأن ذاكرة النكبة في إسرائيل هو ما إذا كان الأسوأ هو عدم معرفة ماذا حدث عام 1948 أو معرفة الأحداث وكذلك تبريرها؟ لكن في الحالتين، عدم معرفة النكبة لم يعد ممكنا. في ثقافة الإنكار الجماعية أو الإسكات بشأن الغبن والمظالم ضد الفلسطينيين في الماضي الحاضر، النكبة هي سر علني (مصطلح وضعته آن لورا ستولر) – الجميع يعرفون لكنهم يفضلون عدم التحدث عن ذلك.

حين ينتهك أحد ما الصمت يتم استخدام آليات إسكات مختلفة. أبرز الآليات هي الإسكات القسري (قضية تيدي كاتس، قانون النكبة، تمديد السرية وإخفاء وثائق من العام 1948 والتي كشفت في أرشيفات الدولة من العام 2016) ومقارنة المظالم (مثلا مقالات الرأي لدورون كورن في "هآرتس"، آفي شالوم ومشروع توثيق ممتلكات اليهود الذين هُجروا أو طُردوا من الدول العربية وإيران، منذ العام 2007) – وكأن التشديد على معاناة اليهود بسبب العنف الفلسطيني أو العربي يلغي وحتى يعتم على النكبة. هذه الآليات تتساوق مع استنتاجات مقاربة بحث الكولونيالية، بكونها تفترض لعبة صفرية الذاكرة فيها هي ممتلكات إثنية – قومية ويمكن لشعب واحد فقط أن يكون لاجئاً وملاحقاً ويحظى بالاعتراف والتعويض بدلا من الاعتراف والتعويض للشعب الثاني. ولكن آليات الإسكات تلك مطلوبة بالذات لأن الإسكات لا ينجح. على نحو متناقض، قانون النكبة مثل قوانين ذكرى مشابهة أخرى في العالم رفع إلى الوعي العام نفس الماضي الذي حاول القانون إسكاته. فالجدل العام في سيرورة تشريع قانون النكبة بين الأعوام 2009-2011 أذاع ونشر وجود النكبة في صفوف المجتمع الإسرائيلي أكثر من أي بحث تأريخي، أو جولة إلى قرى فلسطينية مهدومة، أو جدل بين مؤرخين جدد أو قدامى فوق صفحات جريدة "هآرتس". قبل الدفع قدماً بهذا القانون لم يكن معظم الجمهور اليهودي يعرف ما هي النكبة.

متى نعترف بالنكبة؟ هل سيقام في أي مرة نصب تذكاري فوق القبر الجماعي في الطنطورة؟ في حين أن استراتيجيات وممارسات الإسكات تشهد بالذات على عودة النكبة إلى الوعي اليهودي – الإسرائيلي منذ نهاية السبعينيات، فإن الاعتراف من قبل الدولة لا يلوح في الأفق. وهذا يبقينا مع نشاط المنظمات، المبدعين والباحثات خارج مسارات الدولة للاعتراف والتوثيق. جزء منها يعمل أيضا في قضية تحمل المسؤولية المستقبلية، وحق العودة و"اليوم التالي". في أماكن أخرى كانت هذه المواظبة مجدية: مثلا حركات سلام في صربيا وكولومبيا وثقت جرائم الحرب والعنف خلال الصراع، وساعدت لاحقا في الاعتراف وتحمل المسؤولية الرسمية من قبل السلطة.

هل في إسرائيل أيضا سيؤدي الاعتراف بالنكبة الذي نما داخل المجتمع المدني إلى الاعتراف الرسمي مستقبلاً، كما تدعي منظمات المجتمع المدني التي تبنت موديل الحقيقة والمصالحة، أم بدلا من ذلك، سيؤدي إلى المزيد من العقوبات ضمن محاولة مستمرة لتكريس وضع الإنكار في الجدل العام على حاله، مثلما تدعي مقاربة بحث الكولونيالية؟ من شبه المؤكد أن الحل يشمل الاعتراف كجزء من سيرورة مناهضة الكولونيالية، ولكن هناك حاجة أيضا في تغيير التفكير بشأن ما هي الذاكرة الجماعية – الاجتماعية، (والنسيان) لتواريخ العنف – بدلا من التفكير بالذاكرة الاجتماعية كملكية إثنية خاصة بمن ولدوا لشعب معين، ملكية في حالة تنافس على الشرعية أمام ذكريات شعوب أخرى، يمكن التفكير بـ"ذاكرة متعددة الاتجاهات"، وهو مصطلح وضعه مايكل روطبرغ العام 2009؛ أي مخزون متطور ومتغير من الذاكرات والرؤى والصور التي لا تنتمي إلى شخص محدد بل إن مجموعات كثيرة في العالم يمكنها أن تتقاسمها وترتبط بها.

تمكّن مثل هذه الرؤية للذاكرة الاجتماعية من تعميم تواريخ وذاكرات مختلفة، وإن كانت غير متساوية، وبالتالي تفتح حيزاً للجدل العام بين مواقف غير معروفة سلفا. إن هذا الجدل المعمِّم في الماضي والحاضر يدعو أيضا مجموعات مختلفة للمشاركة ويمكنه أن يشكل أساسا لمواطنة دينامية لمجموعات ذات تواريخ مختلفة وتعيش الواحدة بجانب الأخرى في دولة واحدة.

(*) د. يفعات غوتمان: محاضرة كبيرة في قسم علم الاجتماع والأنثربولوجيا في "جامعة بن غوريون" في بئر السبع. وهي تركز في أبحاثها على الذاكرة الجماعية وعلى موضوع المصالحة في إسرائيل- فلسطين. مقالها هذا ظهر في صحيفة "هآرتس" يوم 2022/5/15.

إسرائيل مجتمع يطبّع الكذب

رآن إدليست

ثمة حقيقة عسيرة على الهضم فحواها أن إسرائيل هي مجتمع يُطبّع الكذب لصالح حقيقة بديلة وحقيقة لحظية، وكل شيء بطبيعة الحال هو نسبيّ. المشكلة هي أن هذا ليس نمطاً سلوكياً بل مسيرة زاحفة وقاضمة. والنتيجة هي أن الكذب بوقاحة لم يعد ينطوي على عار بل بات بمنزلة افتخار. والمشكلة هي أن دولة لا تقوم على أساس قول الحقيقة، بل تغرق في الكذب، إنما تكف عن أداء مهماتها مثلما ينبغي. في النهاية لن يكون ثمة ماء في الصنبور. وإذا ما ضُخّ فسيكون ساماً، وثمنه - إذا ما خدع المسؤولون عن المياه الجمهور - سيكون فضائح.

إن مصدر أمراض دولة الذين يذرون الرماد في العيون ويسرقون العقول هو الصراع اليهودي - الفلسطيني ابتداء من العام 1948 حتى اليوم، وجرائم الحرب المرافقة له. ولا سبيل لأن نجتاز بنجاح مسار العوائق هذا من دون أن ننجح في القفز من فوق العائق الأول الذي هو "حرب الاستقلال" وملحقاتها. فإلى جانب الكفاح (العادل) في سبيل الدولة واستقلال الشعب اليهودي، بقي هنا جرح نازف حتى يومنا هذا، وإلى جانبه ثمة فرصة للشفاء. وإن لم يكن الشفاء كاملاً، فالتجلط هو أيضاً خيار. الميل للكبت ونسيان صدمات الماضي "طبيعي" لدى المنتصر وأقل طبيعية لدى المهزوم، خاصة عندما يكون الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في ذروته، وهو يفتح جراح الماضي. السبيل الوحيد لجعل صدمة النكبة رافعة للتسوية هو أن يعترف القطاع اليهودي بأسبابها وملابساتها. لكن لا أحد يحاكم أحداً. المشكلة هي فقط الاعتراف بالحقائق، والاعتذار عن ترف المنتصرين.

في الفترة الأخيرة جرت محاولتان لرواية الحقيقة في قضية الطنطورة (1948) وكفر قاسم (1956). ويثبت فيلم ألون شفارتس عن أحداث

طنطورة، ووثائق كفر قاسم الذي كشف عنها (المؤرخ) آدم راز، أنه في ظل الحرب على احتلال البلاد وتثبيت أمنها ارتكبت جرائم حرب. وقعت أحداث الطنطورة في العام 1948 وفي أثناء الحرب التي كانت بمثابة إما نحن أو هم، وفي الحرب مثلما في الحرب. والمذبحة في كفر قاسم في العام 1956 ارتكبت في سياق دولة قانون، وكانت إسرائيل لا تزال تكافح في سبيل حياتها، وأدارت بعد المذبحة إجراءات قضائية، وإن كانت مشوهة.

من دون الدخول في مسألة ما إذا وقعت مذبحة في طنطورة أم عقاب متملص في كفر قاسم، من الواضح أن الجمهور الإسرائيلي ليس ناضجاً ليواجه الحقيقة، حتى عندما يصفع بها وجهه. في العام 2016، بعد 60 عاماً على مذبحة كفر قاسم، أوضح عضو الكنيست ياريف ليفين (رئيس الكنيست السابق من حزب الليكود) في الكنيست أن "مذبحة كفر قاسم كذبة". وأنا أميل لأتفق مع الزعم بأن انتصاراً عربياً كان سينتهي بآخرة يهودية ولا يزال. ولكن يُفترض بنا أن نعترف بمشاعر الطرف الثاني، وبالأفعال نفسها. ليس فقط لأننا انتصرنا، بل أساساً عقب التفوق الأمني الواضح اليوم. لا يدور الحديث حول اختبار شجاعة، بل حول تصميم أداة وعي سياسي تسمح بالخروج من الدائرة السحرية لكبت لا يتوقف عن النزف. ولأجل تهدئة الأرواح التائهة لن تتنازل أي حكومة في إسرائيل، ولا حتى حكومة اليسار المتطرف، عن ذرة تراب في حدود 1967. إن مشاكل الصدمة المتبادلة اليهودية والفلسطينية داخل الخط الأخضر يفترض أن تعالج بجملة وسائل، أساساً اقتصادية ولكن أيضاً سياسية وثقافية. ويظل الأساس هو التوقف عن العيش في الكذب.

ولعلّ الكذبة الأخطر هي زعم الدولة بأن الفلسطينيين يرفضون كل تسوية. والحقيقة أن من ترفض بثبات بجملة مسوغات هي حكومات إسرائيل، لسبب بسيط هو أن التسوية معناها تنازل (انسحاب) ما، باستثناء حكومات شمعون بيريس التي ابتكرت مساراً التفافياً (أوسلو)، وإسحق رابين (الذي أطلقت النار عليه) وإيهود أولمرت (الذي أدين). ومن خلال فك الارتباط وفر أريئيل شارون مهلة أخرى للاستيطان، وأنهى إيهود باراك - الذي حاول العزف على عرس الدم وعلى عرس السلام في وقت واحد - طريقه مع الكذبة الأكثر أذى: لا شريك. أراد إيهود باراك الخروج مؤقتاً من الحفرة السياسية التي هبط إليها بعد

فشل المحادثات في كامب ديفيد، غير أنهم في الجيش وجهاز الأمن اشتروا هذه الذريعة بحماسة كحجة تبرر الحروب الصغيرة وعديمة الجدوى التي أديرت منذئذ وحتى اليوم، وهيّا إلى المعارك ما بين المعارك في كل الجبهات. أما بنيامين نتنياهو، وكيل الفوضى الذي يزدهر في ظل انعدام اليقين الأمني، الشخصي والقومي، فقد رفع مستوى اللا شريك إلى مستوى أنهم رافضو مفاوضات وإرهابيون في آن واحد، واشترى هدوءاً لدى المستوطنين، الذين من ناحيتهم فإن مجرد المفاوضات خيانة. وتقنية المنظومة هي الحرب ضد "الإرهاب" بوساطة الاستفزازات وتعظيم كل حدث إلى مستوى التهديد الوجودي. يدور الحديث عن أن كل أذرع الأمن مشاركة في الحرب ضد "الإرهاب" في كل الجبهات، وذلك لأن هذه هي طبيعة الكلاب الهجومية. من الخير أنه يوجد لنا جيش مهاجم، ومن الخير أقل حين يخدم بشكل غير مباشر هدفاً أيديولوجياً وسياسياً ليس عليه إجماع. وكي يثبت أننا نتعامل مع "إرهابيين"، من السلطة الفلسطينية وحتى "الجهاد الإسلامي"، دهور نتنياهو المنطقة كلها إلى بؤرة توتر دائمة في خمس جبهات (لبنان، سورية، الضفة، القطاع، وإيران بالطبع التي تقف، بحسب زعمه، من وراء كل عملية).

(*) ران إدليست: محلل سياسي في صحيفة "معاريف". مقاله هذا ظهر في الصحيفة يوم 2022/8/13.

إسرائيل مستمرة بلا هوادة في انتهاج "سياسة النكبة"!

جونثان كوك

إليكم هذا اللغز. ما الذي قصده يسرائيل كاتس (من حزب الليكود)، عضو الكنيست الإسرائيلي والذي كان حتى وقت قريب وزيراً كبيراً في الحكومة، عندما هدّد الطلاب الفلسطينيين مؤخراً بنكبة أخرى إذا ما استمروا في التلويح بالعلم الفلسطيني؟ بل وحثّهم على تذكّر العام 1948 وأن يتحدثوا مع أجدادهم وجداتهم. وقال كاتس أمام الكنيست الإسرائيلي: "إذا لم تهدأوا، فلسوف نعلمكم درساً لن تنسوه أبداً". فقد كان إنكار النكبة هو الموقف المُفترض للدولة الإسرائيلية.

وكذلك ما الذي كان يدور في خلد عوزي ديان، الجنرال السابق في الجيش الإسرائيلي وعضو الكنيست الإسرائيلي كذلك، عندما حذّر الفلسطينيين قبل ذلك بشهرين بأن عليهم توخي الحذر؟ ذلك بأنهم سيواجهون وضعاً يعرفونه، ألا وهو النكبة، فيما لو رفضوا الخضوع طواعية إلى الإملاءات الإسرائيلية.

كلا التهديدين - ومثلهما كثير من التهديدات التي ما فتئ يصدرها كبار السياسيين الإسرائيليين على مرّ السنوات - تثبت بطلان الادعاءات التي تتمسك بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومفادها أن الرواية الفلسطينية للنكبة تمثل تشويهاً خسيساً لتاريخ المنطقة.

طبقاً للمسؤولين الإسرائيليين، تعتبر الاتهامات الفلسطينية بأنهم طردوا قسراً وعن سبق ترصد وإصرار من وطنهم في العام 1948 ليست سوى لطخة يُقصد بها تشويه سمعة إسرائيل وجيشها الذي يزعمون أنه الأكثر التزاماً بالأخلاق في العالم. بل يزعمون فوق ذلك أن إحياء ذكرى النكبة يعادل معاداة السامية.

إلا أن السياسيين الإسرائيليين، ويا للمفارقة، يبدون على أهبة الاستعداد لترديد تلك الافتراءات المفترضة ضد تأسيس الدولة اليهودية، كما تعلن عن نفسها. ففي العام 2017، وبينما كان يشغل موقع وزير كبير في الحكومة الإسرائيلية، حذر تساحي هنغبي الفلسطينيين بأنهم سيواجهون "نكبة ثالثة"- ويقصد بعد الطرد الجماعي الذي وقع بحقهم في العام 1948 ثم في العام 1967 - إذا ما قاوموا الاحتلال.

وكتب هنغبي على صفحته في موقع "فيسبوك": "لقد دفعتم من قبل ثمناً جنونياً مرتين لقادتكم. لا تجربونا تارة أخرى، لأن النتيجة لن تكون مختلفة أبداً. وقد أعذر من أنذر".

إنكار النكبة

بحسب ما يقوله الفلسطينيون وعدد متزايد من العلماء الذين بحثوا في سجلات الأرشيف الإسرائيلي، شنّ الزعماء الصهاينة وميليشياتهم حملات عنيفة ومدبرة مسبقاً من التطهير العرقي في العام 1948 نجم عنها طرد أربعة أخماس الفلسطينيين من أراضيهم إلى المنافي. ونتيجة لذلك تمكنت الحركة الصهيونية من إعلان قيام الدولة اليهودية على معظم أراضي الوطن الفلسطيني.

واليوم، ينتشر عدة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في شتى أنحاء منطقة الشرق الأوسط وفي كثير من أرجاء بقية العالم، وهم لا يتمكنون من العودة. ويصرّ المسؤولون الإسرائيليون على أن تلك الرواية هي مجرد فرية تهدف إلى شيطنة إسرائيل، علماً بأن الحكومة الإسرائيلية بزعامة بنيامين نتنياهو سنّت في العام 2011 قانوناً يحظر تماماً إحياء ذكرى النكبة في أي مكان عام.

ويهدد ما يسمى بـ"قانون النكبة" بحرمان المؤسسات الإسرائيلية، بما في ذلك المدارس والجامعات والمكتبات العامة والسلطات المحلية، التي تسمح بمثل هذا الإحياء، من تمويل الدولة. وكان القانون في

مسودته الأصلية سيقضي بفرض عقوبة السجن ثلاث سنوات على كل من يشارك في مثل تلك الفعالية.

ولكن حتى قبل سن هذا التشريع، كان إنكار النكبة هو الموقف الإسرائيلي المفترض. ففي مقابل الرواية الفلسطينية، تنفي إسرائيل أي تعمد أو عنف خبيث القصد من طرف زعمائها وجنودها، وتحمل المسؤولية عن خروج الفلسطينيين بدلاً من ذلك إلى عوامل أخرى.

وهي تزعم أن معظم الفلسطينيين غادروا نزولاً عند أوامر صدرت لهم من جانب الزعماء العرب، بدلاً من كونهم تعرضوا إلى التطهير العرقي من قبل جيش الدولة الإسرائيلية الجديدة. ويقول المسؤولون أيضاً إن الجيش الإسرائيلي هاجم مجتمعات الفلسطينيين في الأغلب رداً على العنف الذي مارسه المقاتلون الفلسطينيون ووحدات الجنود العربية من البلدان المجاورة الذين جاؤوا لمد يد العون لهم.

ويستمر مشاهير المؤرخين الإسرائيليين مثل بيني موريس في الادعاء بأنه "لم يحدث في أي مرحلة من مراحل حرب 1948 أن كان هناك قرار من قبل قيادة الييشوف (المجتمع اليهودي قبل إقامة الدولة) أو الدولة بطرد العرب". وبموجب هذا الرأي الرسمي، يكون معظم الفلسطينيين قد اختاروا المغادرة بمحض إرادتهم أو كانوا مسؤولين عن إثارة العنف الذي أدى بهم لأن يُجبروا على الخروج، وبذلك يفترض في الأيدي الإسرائيلية بأنها كانت نظيفة.

ولكن لو كان الإسرائيليون يعتقدون فعلاً أن ذلك هو الذي حدث، فلماذا يستخدم سياسيون مخضرمون مثل كاتس وديان وهنغبي هم أنفسهم مصطلح النكبة الفلسطيني ويهددون بأن إسرائيل سوف تقوم للمرة الثانية أو الثالثة بتكرار تنفيذ ما لم يحدث أصلاً (بحسب مزاعمهم)؟

"عملية المكنسة"

تهيمن الرواية الإسرائيلية بشكل كامل لدرجة أنه ولوقت قريب كان معظم اليهود يعتقدون بأن الأب المؤسس لدولتهم، دافيد بن غوريون،

كان يحث السكان الفلسطينيين الذين هربوا من مدينة ميناء حيفا الكبيرة على العودة إليها في العام 1948. إلا أن الفلسطينيين، كما تفترض تلك الرواية، فضلوا الانتظار إلى أن تُهزم القوات الصهيونية.

وبحسب تلك الرواية، فقد أرسل بن غوريون غولدا مائير، التي أصبحت هي نفسها فيما بعد رئيسة للحكومة، في مهمة لطمأنة الفلسطينيين الفارين. وتذكر مائير في مذكراتها ما يلي: "جلست على الشاطئ هناك في حيفا وتوسلت إليهم أن يعودوا إلى بيوتهم... رجوتهم إلى أن تعبت، ولكن ذلك لم يجدِ نفعاً معهم".

إلا أن خطاباً كان قد حرره بن غوريون في وقت مبكر من شهر حزيران من العام 1948 وخرج إلى النور قبل سبعة أعوام يقوض الدعاية الإسرائيلية. ففي هذا الخطاب، يرد بن غوريون غاضباً على تقارير تفيد بأن القنصل البريطاني كان "يعمل على إعادة العرب إلى حيفا". وطالب بن غوريون حينذاك بأن يقوم زعماء اليهود في حيفا بإعاقة تلك الجهود البريطانية.

وبالفعل، كشف باحث إسرائيلي كان قد سُلم عن طريق الخطأ ملفاً من الأرشيف قبل عقد من الزمن عن أن الحكاية التي تقول بأن الزعماء العرب أصروا على الفلسطينيين الهرب من ديارهم في العام 1948 كانت كلاماً فارغاً. بل هي من اختلاق المسؤولين الإسرائيليين الذين سعوا لوقف الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على إسرائيل للسماح للاجئين بالعودة.

وفي مطلع ثمانينيات القرن الماضي بدأ جيل جديد من المؤرخين الإسرائيليين بالتنقيب في أرشيف إسرائيل حينما أتيح جزء منه لفترة قصيرة. ووجد هؤلاء أدلة موثقة على مجموعة مختلفة تماماً من الأحداث التي توافقت مع الرواية الفلسطينية.

وكانت العمليات العسكرية تحمل عناوين ذات دلالة، مثل "عملية المكنسة"، وكان القادة العسكريون يتلقون الأوامر "بتنظيف" المناطق. وتم تدمير مئات القرى الفلسطينية بمجرد أن طرد الجنود الصهاينة سكانها منها، وكان الهدف عدم السماح لهم بتاتاً بالعودة إليها.

عهد الإرهاب

ولكن على الرغم من كل ما بذلته إسرائيل من جهود لإبقاء الأمر طي الكتمان إلا إن الأدلة الموثقة في الأرشيف ظلت تطل برأسها لتثبت ارتكاب الإسرائيليين مذابح بحق المدنيين الفلسطينيين، الأمر الذي يفسر بوضوح لماذا فر معظم الفلسطينيين في العام 1948.

في واحدة من أبشع هذه المذابح، قام الجيش الإسرائيلي بإعدام 170 رجلاً وامرأة وطفلاً قريباً من مدينة الخليل. كما أصيب في تلك الأثناء المئات من الفلسطينيين بجروح رغم أنهم لم يبدوا أي مقاومة.

عُثر في العام 2016 على خطاب يعود إلى تلك الحقبة كتبه شبتاي كبلان، الجندي والصحافي الذي شهد مذبحة الدوايمة، والذي لاحظ بأن عمليات القتل كانت جزءاً من "منهج منظم للطرد والتدمير".

وكتب يقول إن المنطق من وراء ذلك كان: "كلما قل عدد العرب الباقين كلما كان أفضل".

ومن بين المذابح التي ارتكبت بحق الفلسطينيين وطالما أنكرها الإسرائيليون تلك التي وقعت في الطنطورة، على الساحل جنوب حيفا. وخرجت حكايتها إلى النور من جديد في وقت مبكر من هذا العام بعد بث فيلم إسرائيلي جديد تضمن شهادات لجنود سابقين أقروا فيها بارتكاب المجزرة.

يعي كاتس وديان وهنغبي ماذا تعني كلمة النكبة بالنسبة للفلسطينيين ويدركون أيضاً أن الرواية الفلسطينية للأحداث التي وقعت في العام 1948 أكد الأرشيف صدقها.

إن النكبة - بالنسبة إليهم كما هي بالنسبة إلى الفلسطينيين - تعني الإرهاب العسكري الذي مورس لطرد السكان الفلسطينيين من المناطق التي رغبت إسرائيل في أن يستعمرها اليهود، أو المناطق التي كان يراد تهويدها بحسب المصطلح الرسمي الإسرائيلي. ولذلك فإن التهديد بنكبة جديدة يعني التهديد بموجة أخرى من التطهير العرقي ضد الفلسطينيين سواء من كانوا تحت الاحتلال (أراضي 1967) أو

من كانوا ضمن الأقلية التي تعيش داخل إسرائيل بحقوق مواطنة مختزلة جداً.

من خلال التهديد بنكبة جديدة يؤكد كاتس وديان وهنغبي ببساطة أن الزعماء الإسرائيليين، وعلى الرغم من كل الادعاءات، كانوا يعلمون طوال الوقت ما الذي تعنيه النكبة، وأنهم كانوا باستمرار يوافقون على الغاية منها، ألا وهي ممارسة التطهير العرقي ضد الفلسطينيين.

والمفارقة هنا هي أنه بينما تندّد إسرائيل بالفلسطينيين وأنصارهم وتتهمهم بالكذب لحديثهم عن النكبة، ها هم المسؤولون فيها يستعينون ويستدلون هم أنفسهم بالنكبة باعتبارها حدثاً حقيقياً يمكن أن يتكرر فيما لو رفض الفلسطينيون الإذعان بشكل كامل.

لغة استئصالية

لا ينبغي أن يفاجئنا ذلك. ففي نهاية المطاف، لم يتوقف هدف الطرد عند أحداث العام 1948 وهو ما يدفع الفلسطينيين إلى الحديث عن "نكبة مستمرة".

بل يستخدم المسؤولون الإسرائيليون بشكل منتظم لغة من النوع الاستئصالي، ومن ذلك ما صدر عن الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، موشيه يعالون، الذي شبّه التهديد الذي يشكله الفلسطينيون بـ"السرطان الذي لا مفر من استئصاله ومحاربته حتى النهاية".

كما صنفت وزيرة الداخلية الإسرائيلية الحالية، أييلت شاكيد، جميع الفلسطينيين باعتبارهم "محاربين معادين" - وهو مصطلح يفيد بأنهم أهداف عسكرية مشروعة. وتحدثت عن الفلسطينيين الذين يقاتلون ضد الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود باعتبارهم "ثعابين"، وأشارت إلى أن عائلاتهم بأكملها يمكن أن تُباد، بمن في ذلك أمهاتهم، وإلا فإن "ثعابين صغيرة أخرى سوف تنشأ وتترعرع ههنا".

بل إن الحاخامات في إسرائيل أكثر صراحة. ولقد ألف اثنان منهم كراساً مثيراً بعنوان "توراة الملك"، يثبتان فيه أن قتل الفلسطينيين مباح، بما في ذلك الرضع منهم، لأنه "من الواضح أنهم حين يكبرون فسوف يضروننا". ومع ذلك فإن أيّاً منهم لم يتعرّض إلى مساءلة أو محاسبة.

"لم تُنجز المهمة"

لا توجه مثل تلك التصريحات المتوعدة حصرياً إلى الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة (منذ 1967). بل إنه من المثير للانتباه أن التهديدات الأخيرة بارتكاب نكبة جديدة كانت تستهدف بشكل أساس مواطني إسرائيل الفلسطينيين الذين يصل تعدادهم إلى ما يقرب من 1.8 مليون نسمة، والذين تزعم إسرائيل زوراً أنهم ينعمون بحقوق متساوية لتلك التي يتمتع بها المواطنون اليهود. هؤلاء المواطنون الفلسطينيون هم ذرية الأعداد القليلة من الفلسطينيين الذين تمكنوا من تجنب الطرد في العام 1948 إما خطأ أو بسبب الضغط الدولي.

تجسيداً للنشاز المعرفي لدى الإسرائيليين بشأن هذه القضية، استدل المؤرخ بيني موريس بوجود الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لإثبات أن النكبة كانت كذبة وأن إسرائيل لم تقصد بتاتاً ممارسة التطهير العرقي ضد الفلسطينيين. وفعل ذلك حتى وهو يأسى لأن بن غوريون جبن في أثناء حرب 1948 وتردد، فأخفق في طرد الفلسطينيين عن بكرة أبيهم.

وهو في ذلك يشاطر السياسيين اليمينيين المتطرفين، مثل بتسلئيل سموتريتش، وهو وزير إسرائيلي سابق آخر، في مشاعرهم. وفي العام الماضي، وقف سموتريتش (زعيم حزب "الصهيونية الدينية") مخاطباً أعضاء الكنيست الممثلين للأقلية الفلسطينية قائلاً: "لقد أخطأ بن غوريون حينما لم ينجز المهمة ولم يلق بكم إلى الخارج في 1948". وفي مناسبة أخرى لم يخف سموتريتش تهديده المبطن

بالطرد حين قال: "العرب مواطنون في إسرائيل، حتى الآن على الأقل".

الوقوع في المصيدة

إن مثل هذه التهديدات أبعد ما تكون عن الخمول، فخلال العقود الأولى منذ قيامها، استمرت إسرائيل سراً في طرد التجمعات المستضعفة من المواطنين الفلسطينيين، مثل البدو في النقب، وخططت لطرد المزيد. وارتكبت قوات الأمن الإسرائيلية مذبحة مبكرة بحق المواطنين الفلسطينيين، ما من شك في أن الهدف منها كان دفعهم نحو المغادرة. ونفذت إسرائيل تمريناً عسكرياً سرياً واحداً على الأقل بهدف الاستعداد لسيناريو يتضمن طرداً جماعياً للأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل. واقترح بعض كبار السياسيين الإسرائيليين خططاً مبهمة لانتزاع الجنسية الإسرائيلية من معظم أفراد الأقلية الفلسطينية وحرمانهم من حق العيش داخل دولة إسرائيل.

بالإضافة إلى التصريحات الصادرة عن كاتس وديان، ما فتئ السياسيون الإسرائيليون - بما في ذلك حتى رؤساء حكومة سابقون مثل بنيامين نتنياهو- يحرضون ضد المواطنين الفلسطينيين بنفس القدر والشكل الذي يحرضون فيه ضد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال (في أراضي 1967)، بل ووصفوهم بأنهم إرهابيون ومجرمون.

يحدث كل ذلك بينما تتسع دائرة نفوذ المستوطنات الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة، وبينما يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية ضغوطاً وعنفاً أكبر لحملهم على ترك ديارهم والتخلي عن وطنهم.

وإذ يحظر على الفلسطينيين فعلياً الإشارة علانية إلى النكبة وقد يحظر عليهم قريباً حتى التلويح بالعلم الفلسطيني في الأماكن العامة، يتمكن الإسرائيليون من دخول الأحياء الفلسطينية وهم يهتفون: "الموت للعرب" وكذلك "فلتحترق قريتكم".

في واقع الأمر، كما ألمح إلى ذلك كاتس وديان في ما صدر عنهما مؤخراً من تصريحات، يجد الفلسطينيون أنفسهم داخل مصيدة. فهم إذا ما سعوا للتأكيد على هويتهم الوطنية، أو حتى على حقوقهم الأساسية مثل التلويح بالعلم الفلسطيني، فإنهم يجازفون بتوفير المبرر لإسرائيل حتى تطردهم عنوة، حتى ترتكب نكبة أخرى بحقهم.

ولكن إذا ما التزموا الصمت، كما يطالبهم بذلك كاتس وديان، فإن إجراءات التطهير العرقي بالتراكم، أو النكبة الثانية، تستمر على أي حال، وإن كان بهدوء أكبر قليلاً. ويدفع الفلسطينيون الثمن في كل الأحوال بينما تستمر إسرائيل بلا هوادة في "سياسة النكبة".

(*) جونثان كوك: صحافي بريطاني مهتم بشؤون القضية الفلسطينية والشرق الأوسط. أقام في مدينة الناصرة لمدة 20 عاماً وعاد إلى المملكة المتحدة في العام 2021. مؤلف 3 كتب حول الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. مقاله هذه ظهر في موقع "ميدل إيست آي" الإلكتروني يوم 2022/6/14.

اليمين الإسرائيلي يعترف بالنكبة فقط من أجل أن يكرّرها

يهودا شنهاف- شهربانى

حدثت، هذا الأسبوع، انعطافة مثيرة للاهتمام أقدم عليها صحافي (إسرائيلي) اسمه إيتمار فلايشمان (يمينيّ) كان في الماضي ناطقاً بلسان نفتالي بينيت (رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق). ففي برنامج تلفزيوني على قناة 14 قال فلايشمان الكلام التالي: "إن ما حدث هنا في نهاية المطاف أن العرب (المقصود المواطنين العرب) نسوا النكبة، وحان الوقت للبدء بتذكيرهم بها". حتى لو كان هذا الكلام بصيغة أكثر صراحة ("العرب نسوا... ويجب تذكيرهم")، فإننا لا نرى في كل يوم يهودياً صهيونياً يعترف بالمأساة الفلسطينية بصراحة.

على الرغم من أن النكبة كانت الثقب الأسود منذ إقامة دولة إسرائيل، وعلى الرغم من أن الاعتراف بالنكبة كان شرطاً للحياة المشتركة، فإن إسرائيل، الدولة المستقلة، لا تزال تنكرها إنكاراً كاملاً. ومن خلال التقنيات التي تستخدمها الدولة للذاكرة ولوكلائها من المثقفين، لا يزال الحديث عن النكبة مغلقاً ومحجوباً؛ وإن أي محاولة للعودة إليها تواجه جداراً من المحرمات، مثلما جرى إغلاق جميع "نقاط الدخول" إلى نقاش نقدي للنكبة. والكتب المدرسية في جهاز التربية والتعليم لا تتضمن اعترافاً بالنكبة، بل تقدّم وجهة نظر تاريخية سطحية تثقف أجيالاً من التلامذة الإسرائيليين على الجهل الممنهج. كما جرى طمس تاريخ النكبة أيضاً في رؤيا الحكم، وفي التفكير السياسي المتمثل في نموذج "الدولة اليهودية والديمقراطية"، وفي محاولات التبرير الملتوية ("العرب بدأوا" و"هم لم يقبلوا خطة التقسيم"، وهم الذين "ضيّعوا الفرصة"، و"زعماؤهم أمروهم بالرحيل"). وسبب هذا

الإنكار الساحق هو الهياكل العظمية التي تحتفظ بها إسرائيل في خزانتها، هياكل إذا ظهرت فإنها تهدّد بتقويض صورتها الأخلاقية كدولة صالحة. ويشكل إنكار النكبة عموداً أساسياً للنظام في إسرائيل، والهياكل العظمية التي يخبئها هي التطهير العرقي الذي جرى في سنة 1948، والمذابح، وتدمير القرى العربية، ونهب أراضي الفلسطينيين وأملاكهم.

إن كلمة النكبة بحد ذاتها، التي ترمز إلى المأساة الفلسطينية، لم يكن يعرفها الإسرائيليون حتى العام 2011، وبفضل القانون الأحمق المعروف بـ "قانون النكبة"، تعرّف كل بيت إسرائيلي تقريباً إلى وصف للمأساة الفلسطينية. في ذلك الوقت، كان استخدام كلمة نكبة بحد ذاته يزيد في حدة الإنكار الذي اتخذ أوجهاً متعددة، مثلاً من خلال صورة مبتذلة في كتاب قبيح (معادٍ للسامية) تحدث عن "نكبة خرطة (هراء)"، والذي نشرته منظمة "إم ترتسو" الصهيونية اليمينية المتطرفة المعادية للعرب.

يجب الاعتراف بأن جدران الإنكار تآكلت في العقدين الأخيرين، في الأساس بفضل التيارات الإصلاحية في كتابة تاريخ 1948، ومن خلال الكشف عن أرشيفات جديدة (أغلبيتها بالعربية) تصف التطهير العرقي للفلسطينيين، ومن خلال عمل منظمات حفظ الذاكرة، وأبرزها منظمة "زوخروت". ويتبين لنا من خلال المادة التي كُشف عنها أنه حتى لو قبِلنا الحجة المرفوضة في أنه تحدث عمليات طرد في كل حرب، فإن ما حدث هنا لم يكن نتيجة مرافقة فقط للحرب، لأن إسرائيل، الدولة المستقلة، منعت عودة اللاجئين إلى بيوتهم في نهاية الحرب، وصادرت أراضيهم، ونهبت أملاكهم. لذلك، فإن مصطلح "التطهير العرقي" لا يشمل فقط حرب 1948، بل أيضاً منع عودة اللاجئين بعد قيام السيادة اليهودية، ومحو التاريخ الفلسطيني. هذا يُعدّ أحد تبريرات الادعاء بأن النكبة لم تنتهِ قط، ويُشار إليها في السردية الفلسطينية بـ"النكبة المستمرة".

إن كلام فلايشمان يدفعنا خطوة أُخرى إلى الأمام بشأن الاعتراف بالنكبة، وليس مفاجئاً صدور هذا الكلام عن صفوف اليمين المتطرف. ولعلّ أحد المظاهر غير الطبيعية والمذهلة في النقاش الإسرائيلي هو أن اليمين كان يتقدّم دائماً على اليسار بشأن طرح مسألة الاعتراف

بالنكبة، حتى لو كان هدفه الاستفزاز والتحريض. فقبل عشرة أعوام، عندما جاء إيتمار بن غفير (من أتباع الحاخام مئير كهانا) للتظاهر أمام جامعة تل أبيب بحجة أنها مقامة فوق آثار قرية الشيخ مُونّس (قرية عربية هُجّر سكانها في حرب 1948 وضُمّت أراضيها إلى بلدية تل أبيب) خرج الطلاب والأساتذة اليساريون لطرد المتظاهرين. إعادة طرح قضية 1948 للنقاش تقوّض فكرة الدولتين لشعبين، التي تعتمد على حل النزاع من دون الاعتراف بالنكبة واعتبار أن النزاع بدأ في سنة 1967.

ولكن إذا عدنا إلى فلايشمان، فهو فعلاً لا يهتم بالكشف عن ذكرى النكبة أو تاريخها. وبدلاً من ذلك، يعرض علينا رؤيته للمستقبل؛ "إذا لم يتعقّلوا، وإذا واصلوا قتل أولادنا، فإن المحطة الثانية لهم هي الانتقال إلى الأردن، أو إلى مخيم اليرموك في سورية. هذا سيحدث إذا استمرت الأمور على هذا المنوال. مأساة العرب الكبرى هي... ببساطة، نأخذهم في الشاحنات ونرميهم خارج الحدود، هكذا سينتهي الأمر".

يرسم فلايشمان خطاً مباشراً بين الماضي والمستقبل من خلال التهديد بالطرد المقبل. والتهديد بنكبة جديدة هو جباية ثمن الاعتراف بالنكبة الأولى. هذا التهديد بالنكبة ليس له تاريخ انتهاء صلاحية. سيبقى يرافق الفلسطينيين كسيف مصلت على رقابهم ما داموا أحياء يتنفسون. تاريخ انتهاء صلاحية هذا التاريخ هو التهديد بالكارثة. واعتراف إسرائيل بالنكبة هو فرصة يمكن أن ينبثق منها نقاش يمنع حدوث نكبة ثانية.

(*) يهودا شنهاف- شهرباني: أستاذ علم الاجتماع في جامعة تل أبيب ورئيس تحرير "مكتوب"، وهي سلسلة ترجمات لكتب نثرية وشعرية من العربية إلى العبرية، صادرة عن معهد فان لير في القدس. مقاله هذا ظهر في صحيفة "هآرتس" يوم 2021/12/12.

لنتحدث عن النكبة لكن بشكل متوازن ونقدي

د. ميخائيل ميلشتاين

العاصفة التي أعقبت مسيرة إحياء ذكرى النكبة في جامعة بن غوريون، والاحتكاكات بالقرب من جامعة تل أبيب الأسبوع الماضي، إنما وضّحت مرة أخرى إلى أي درجة يواصل الماضي المشحون والحي التأثير في العلاقة بين المجتمعين العربي واليهودي في إسرائيل. جسّد الحدث الفجوة بين روايتي المجتمعين، والتي تصعّب إجراء جدل حاد حول الماضي، ناهيك عن تشكيل "قصة إسرائيلية" مشتركة. ومثلما ظهر أيضاً في أحداث أيار 2021، فإن قصة عام 1948 المفتوحة تنمي ذكريات جماعية لا تتنافس فحسب، بل أيضاً تتصادم مع بعضها البعض وتشكل أساساً لمواجهات فعلية.

طالما يتعلق الأمر بإحياء ذكرى وبذاكرة تتشكل في مناطق السلطة الفلسطينية وقطاع غزة، يبدو أنه لا يوجد ما يمكن فعله أو الشكوى منه. إن التوتر المستمر بين إسرائيل والسلطتين الفلسطينيتين ما زال يشكل أساساً لوجود ذاكرة جماعية فلسطينية ذات بعد واحد، تلقي الذنب بشكل قاطع عن أحداث عام 1948 على عاتق إسرائيل - والتي، وفقاً لهذه الرواية، خططت مسبقاً للتطهير العرقي للأرض وعملت بلا كلل على محو ذكرى النكبة - في حين يتم تعريف الفلسطينيين كضحايا أبديين ينتظرون اعتذاراً وتعويضاً وحتى إعادة عجلة التاريخ إلى الخلف على شكل عودة اللاجئين.

تتعلق المشكلة الأعمق في سياق ذكرى النكبة بالمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل الذين يدعمون بشكل كامل الرواية الفلسطينية عما حدث في العام 1948، ويرسمون خطاً مباشراً بين مزاعم الغبن في الحاضر وصدمة الماضي، والادعاء بأن هذا يتواصل حتى اليوم. وهو ما يترتب عليه تكريس اغتراب متأصل تجاه الدولة والجمهور اليهودي، والذي يتجسد في الشعار السائد بين الجمهور العربي في إسرائيل "يوم استقلالهم يوم نكبتنا". هذا يصعّب اندماج العديد من المواطنين العرب في الحكومة أو المجتمع، وهم الذين يواجهون أصلاً التشكيك من غالبية الجمهور اليهودي أو مصاعب التضامن والتفهّم لهم. وهكذا، فقد أظهرت استطلاعات الرأي العام التي أجريت بين الجمهور العربي في إسرائيل منذ العام 2000 أن أغلبية كبيرة منهم تعتقد أن الجانب اليهودي هو المتهم الرئيس في وقوع النكبة.

إن دولة إسرائيل تدخل في عامها الخامس والسبعين من الوجود قوية بما يكفي لتعزيز البحث والجدل العام العميق ومناقشة أحداث العام 1948، سواء في المجتمع اليهودي أو العربي (وهو بالمناسبة خطاب كان قائمًا دائماً، على عكس الرواية السائدة حول محاولة المحو أو الإسكات). مع ذلك، من الضروري لكلا المجتمعين أن يتم ذلك بشكل نقدي ومتوازن فلا يشمل فقط مناقشة ترحيل وهرب مئات ألوف العرب، ولكن أيضاً، من بين أمور أخرى، تحليل مسؤولية الجانب العربي عن النكبة: رفض قرار التقسيم العام 1947، وإعلان قادة الدول العربية والفلسطينيين عن رغبتهم في إبادة الاستيطان اليهودي، فضلاً عن العديد من المجازر التي ارتكبها الجانب العربي (بمن في ذلك الفلسطينيون) ضد يهود.

وهذا، على عكس الاتجاه السائد لدى العديد من الفلسطينيين في التنقيب المغرض عن مكونات ذاكرة العام 1948 بشكل انتقائي - وسط التركيز على المعاناة التي لحقت بهم خلال الحرب وبعدها – وعزل المركبات عن السياق الأوسع. هذا مشابه لقرار مفترض كانت ستتخذه ألمانيا واليابان - وهما دولتان عدوانيتان مهزومتان - بالسعي إلى التركيز على المعاناة التي لحقت بمواطنيهما خلال الحرب العالمية الثانية. مثلما في حالة المواطنين الألمان في الأربعينيات، وفي حالة الفلسطينيين في العام 1948، لا يمكن فصل مصير ومعاناة الجمهور عن القرارات التي اتخذتها القيادات الوطنية العربية.

تعيش دولة إسرائيل مرحلة تاريخية حساسة بشكل خاص في سياق العلاقات اليهودية- العربية: بعد عام من الصدام الأكثر حدّة منذ إنشاء الدولة بين مواطني كلا المجتمعين، وبالمقابل - في ظل الاندماج غير المسبوق لحزب عربي في الائتلاف الحاكم وزيادة تأثير العرب على صنع القرار في البلاد، يقف اليهود والعرب أمام إمكانية الانزلاق في هاوية المواجهة أو المضي قدماً لتطوير إطار عيش مشترك ومستقر.

لا يمكن إهمال أو نسيان أشباح الماضي، إنها تواصل ملاحقة المجتمعين في الحاضر. من الضروري إجراء دراسة متعمقة بشأن ذلك الماضي، ولكن من الضروري أيضاً أن يكون متوازناً ونقدياً ومتحرراً من نقاش مناكف حول العدالة التاريخية، والذي سينتهي بالمجتمعين إلى فصل جديد من أحداث 1948.

(*) د. ميخائيل ميلشتاين: رئيس منتدى الدراسات الفلسطينية في "مركز ديان" في جامعة تل أبيب، وباحث كبير في معهد السياسات والاستراتيجية (IPS) في جامعة رايخمان [مركز هرتسليا متعدّد المجالات سابقاً). مقاله هذه ظهر في موقع "واينت" الإلكتروني التابع لصحيفة "يديعوت أحرونوت" يوم 2022/5/24.

"النكبة" لم تكن حدثاً حزيناً، بل كانت حدثاً مفرحاً!

كالمان ليبسكيند

"بروتوكولات من كفر قاسم: 'قال الضابط إنه من المحبذ سقوط قتلى'"- هكذا أفاد العنوان الرئيس في "هآرتس". وأضاف عنوان ثانوي: "بروتوكولات محكمة المذبحة من العام 1956، التي كانت في طيّ الكتمان خشية تهديد أمن الدولة، نشرت الآن في أعقاب طلب التماس". قبل ذلك بيومين سُمح بنشر الوثائق – بعد طلب التماس (المؤرخ) آدم راز، من "معهد عكيفوت"، الذي سنتوسع بخصوصه لاحقاً – وقد لاقت صدى في وسائل إعلام أخرى أيضاً.

هناك ملاحظتان مهمتان قبل بدء تناول هذه الوثائق. أولاً، جيّد أن تخرج الوقائع إلى النور. لا يوجد سبب موضوعي لأن تظل هذه المواد الأرشيفية مدفونة في أرشيف الدولة، بعد مرور كل هذه السنوات الطويلة. أحداث كفر قاسم هي جزء من تاريخنا، وهي جزء من تاريخ الجيش الإسرائيلي، ويجب عدم حجب المعلومات عنا، حتى لو كانت تتعلق بفصول لا تعدّ مفخرة للجيش الإسرائيلي. ولكن هنا تأتي الملاحظة الثانية: ليس هناك جدال في المجتمع الإسرائيلي حول قصة كفر قاسم، وليس هناك خلاف في المجتمع الإسرائيلي حولها. ولا يوجد بيننا من يعتقد أنه كان من الصواب إطلاق النار حتى الموت على عشرات السكان المحليين الذين لم يرتكبوا أي سوء، وكل مخالفاتهم تبدأ وتنتهي بعدم معرفة متى كان من المفترض أن يبدأ حظر التجول.

يقرّ كل إسرائيلي أعرفه أن هذا كان حدثاً مروعاً ورهيباً. هذا ما اعتقده كل قادتنا. هذا ما حرص آخر رؤساء لدولتنا على التعبير عنه، فجاؤوا إلى كفر قاسم ليدلوا بأقوالهم هناك. لماذا من المهم ذكر هذه الحقيقة؟ للتوضيح بأن محرري " هآرتس" لم يختاروا وضع هذه القصة في عنوانهم الرئيس لأنهم اعتقدوا أنها أخبار مثيرة، أخبار من شأنها أن تغير بشكل أساس ما كنا نعرفه من قبل، أو أخبار من شأنها أن تغير بطريقة ما وجهة نظر أي شخص منا. فكلنا، كما ذكرنا، كنا نعلم حتى قبل هذا النشر أن ما تم عمله في كفر قاسم كان سيئاً للغاية.

إذا لماذا اعتقدوا في "هآرتس" أن هذا النشر – اللائق بحد ذاته كما ذكرنا – يستحق إبرازا كبيرا وعنوانا رئيسا؟ لنفس السبب الذي يجعل المنشغلين في التنقيب المهووس يقدمون على البحث عن كل تفصيل غير لائق متعلق بأي من قواتنا في "حرب الاستقلال". وإن الهدف التكتيكي لكل هؤلاء هو عرض الجيش الإسرائيلي كجيش سيء وقبيح. أما هدفهم الاستراتيجي فهو ترك وصمة عار على أحقيّة المشروع الصهيوني. مرة كانت عناصر اليسار المتطرف هذه مشغولة بما يجري في "احتلال" العام 1967. ولكن في السنوات الأخيرة يقومون بتوسيع نشاطهم أيضا نحو "الاحتلال" في العام 1948.

إن المحرك خلف هذه الحملة كما ذكرنا، هو منظمة "عكيفوت". أسموها "أرشيفات الاحتلال"، حين سجلوها العام 2013 كجمعية. مثلما يمكن أن نفهم، هناك أشخاص حين يتحدثون عن الاحتلال لا يقصدون جنين ونابلس فقط، بل يقصدون أيضاً تل أبيب ويافا.

منظمة NGO monitor التي تدير عملية متابعة لجمعيات ومنظمات من هذا النوع، تنقل في موقعها أن "عكيفوت" تلقى ملايين الشواكل في السنوات الأخيرة لتمويل نشاطه من دول أجنبية وخصوصا سويسرا. كشف نداف شرغاي منذ وقت غير طويل في "يسرائيل هيوم" أن حكومة سويسرا حوّلت إلى هذه المنظمة العام 2021 منحة بمبلغ 90 ألف فرانك تحت عنوان "ذاكرة حية – توسيع حيّز التعبير النقدي للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني بواسطة التوثيق الأرشيفي".

هذه المنحة الخارجية وفقا لـ NGO monitor تغطي تمويل معظم مشروع "عكيفوت"، وتبلغ تكلفته الشاملة 134 ألف فرانك. "وفقا لمسجل الجمعيات وتقارير من حكومة سويسرا"، يشير شرغاي، "في

السنوات الأربع الأخيرة حوّل السويسريون إلى 'عكيفوت' على نحو مباشر أو غير مباشر 2.5 مليون شيكل. هذه الأموال المباشرة وصلت من وزارة الخارجية السويسرية، بينما وصلت الأموال غير المباشرة بواسطة المنظمة الكنسية السويسرية هاكس أفار – ما يشبه شريك منظمة "عكيفوت" في المشروع، 'تحت عنوان التشكيك – كيف يجب أن تروى قصة أمة'".

ليست هناك ولا يجب أن تكون أي ادعاءات نحو منظمة "عكيفوت". هذه منظمة خاصة لأشخاص فرديين ومن حقهم القيام بكل ما يخطر ببالهم. إنهم غير ملتزمين لأي شخص. غير ملتزمين للحقيقة التاريخية. غير ملتزمين للشهادة الكاملة والتامة للأحداث، حتى لو أن من يتابع نشراتهم قد ينسى للحظة أن العرب هم من رفضوا قرار التقسيم، وهم من أعلنوا الحرب علينا، وهم من لو كان الأمر متعلقا بهم فلم يكن اليوم أي شخص منا يعيش هنا اليوم، كما يبدو، من أجل القيام بهذا الجدل.

ما يهمنا سؤاله حقا هو ما دخل حكومات أجنبية في صرف واستثمار الملايين في هذا التنقيب، في ظروف إقامة دولة إسرائيل؟ هل هذا ميل ساذج للتنقيب في الوثائق؟ هل صرفتْ حكومة إسرائيل في أي مرة ليرة واحدة في محاولة تمويل كشف وثائق متعلقة بإقامة أي دولة أخرى، أو النبش في أرشيفاتها؟

القصة واضحة جدا. نحن نحارب هنا منذ ما يزيد عن 70 سنة على حقنا في هذه البلاد وعلى المشروع الصهيوني، لدينا أعداء يحاولون تقويض أحقية دربنا وهناك دول معرفة كدول صديقة تساعد هؤلاء في هذا الصراع، ونعم هناك أيضاً إسرائيليون كهؤلاء.

جيش نازي

إن جريدة "هآرتس" وليس من اليوم، تشكل بيتا دافئا لكل المنشورات المنشغلة في تلطيخ الجيش الإسرائيلي في الحروب المختلفة بما في

ذلك حرب التحرير. وكما ذكرت، أسمح لنفسي أن أِقول إن هذا ليس فقط بسبب الالتزام الصحافي البسيط في الجريدة لكشف مواد لم يسبق نشرها حتى اليوم.

سأقول أكثر من هذا. بالذات أنه في كل ما يتعلق بتناول الهولوكوست، يوجد لـ"هآرتس" عوفير أديرت – وهو صحافي رائع يحضر قصصا ومعلومات وتاريخاً مثلما لم يفعل أي شخص آخر في أي جريدة، وأسمح لنفسي بالقول إنه لو كانت هذه الجريدة تتناول وتعالج موضوع الهولوكوست مثلما يعالَج موضوع النكبة، لكن بالإمكان أن نقتنع أنه ليس النازيون وحدهم من تصرفوا بشكل غير جيد في الحرب العالمية الثانية.

ليس فقط لأن جميع المنشورات تقريبا في "هآرتس"، التي تعود إلى أيام اقامة الدولة – من قصة كفر قاسم وحتى الادعاءات عن مذبحة في الطنطورة – تتمحوّر في أفعال جنود الجيش الإسرائيلي وتجاهل ما فعله العدو العربي. وليس فقط لأنه حين تختار نقل خلل هنا وخلل هناك لدى طرف واحد – بالصدفة هو الطرف الذي تعرض للهجوم في هذه الحرب – فإنك ستتلقى صورة مشوهة جدا جدا. بل لأن من يبحث بشكل معمق سيجد أنه في الهولوكوست أيضاً كان هناك يهود أيضاً تصرفوا بشكل غير لطيف. هناك من سرق محفظة. هناك من ضرب. هناك من نهب. حاولوا فقط إخراج النازيين من هذا الحدث، كما يفعل جزء من المؤرخين في "هآرتس" مع العرب حين يتناولون حرب التحرير، وستصلون بسهولة إلى الاستنتاج بأنه لو كان هناك أشخاص غير جيدين في تلك الأيام خلال الحرب العالمية الثانية، فقد كانوا قبل كل شيء اليهود.

هذا هو الشعور الذي ينتابني في كل مرة أقرأ فيها هذه التقارير التي تطلب "هآرتس" من آدم راز، من "معهد عكيفوت"، كي يكتب لديها وكأنه جزء لا يتجزأ من الجريدة. مرة يكتب لنا عن "صورة شاملة للممارسات التي نفذها جنود الجيش الإسرائيلي في حرب الاستقلال"، ومرة عن "ممارسات المجازر التي ارتكبها جنود الجيش الإسرائيلي ضد العرب" ومرة عن "جرائم الحرب". في مرة أخرى جزمت افتتاحية الجريدة بنفسها أن "جنود الجيش الإسرائيلي ارتكبوا جرائم حرب في حرب الاستقلال الإسرائيلية"، في حين تفصل قائلة: "قتل

جماعي لمواطنين فلسطينيين... فرق إعدام... تهشيم جماجم أطفال بالعصي... واغتصاب عنيف" وغيرها.

إن "أعمال المجازر"، كما تجزم "هآرتس" قبل عدة أشهر، "هي جزء من ميراث الحروب في الجيش الإسرائيلي وجزء من تاريخ إسرائيل بما لا يقل عن المعارك البطولية في المتلة، جفعات هتحموشت والمزرعة الصينية، التي حاربت فيها جيوش نظامية". إن من يقرأ سلسلة المنشورات عن هذه المواضيع، سيتكون لديه انطباع بأن هذا جيش نازي. وإذا كان العرب قد تصرفوا هنا وهناك بشكل غير لائق فمن الصعب أن نجد ذلك في تلك المنشورات.

أمام هذا الخط ظهر بمرور السنوات حمقى عمليون اعتقدوا أنه من الصحيح أن تتعاطى دولة إسرائيل مع هذه الادعاءات التي يسوقها العرب ضدها. وزيرة التربية والتعليم السابقة، يولي تمير، عملت كي يتعلم طلاب دولة إسرائيل عن "النكبة". ووزير التربية والتعليم السابق، شاي بيرون، قال أيضا: "لا أعتقد أن الطالب ممكن أن يأتي إلى جهاز التعليم الإسرائيلي في حين يوجد لدى 20% من الطلاب رواية، قصة معينة، وهو لا يعرف هذه القصة".

إن معنى إعطاء رواية "النكبة" مكانا في جهاز التعليم الإسرائيلي هو أن فكرة أنه ليس لدينا ما نفعله هنا، وأن أساس كل وجودنا هنا هو النهب، السرقة والظلم – هي فكرة معقولة بالتأكيد. من المهم تذكير كل هؤلاء – من دون دفاع عن أي فعل مرفوض ارتكب، لو تم ارتكابه – أنه لو كنا سنخسر في تلك الحرب فلن تكون هناك أي منظمة "عكيفوت" عربية ستهتم بأمرنا، ولن تكون أي صحيفة "هآرتس" بالعربية ستحقق بما فعله لنا العرب.

كان للعرب امتياز في أن يخسروا الحرب وأن يبقوا هنا مواطنين. أما بالنسبة لنا، فلم يكن لدينا امتياز كهذا. لو كنا خسرنا هذه الحرب، فلن نكون هنا. إذًا نعم، لو جرت خلال الحرب أفعال مرفوضة، فهذا غير جيد. ولكن التناول والانشغال المستمر بهذا والتركيز على هذا وهذا فقط، هدفه هو تلطيخ المشروع الصهيوني كله وليس إصلاح المظالم.

عذرا لأننا انتصرنا!

توجد هنا ادعاءات قد تجذرت حلال السنوات في خطابنا، وبموجبها أن "النكبة" هي مسألة حزينة، ويجب أن يتوجه الجدل الإسرائيلي نحو السؤال هل ولأي حد يجب علينا نحن اليهود أن نحتوي ألم من يتألم والمشاركة في حزن من يشعر بالحزن؟ ولذلك تعالوا نرتب الصورة. ما يسميه العرب "نكبة" ليس إلا حدثا مفرحا. نعم هكذا بالضبط. ليس فقط لأنه في ختام هذا الحدث وقفت دولة إسرائيل على قدميها، بل بما لا يقل عن ذلك لأن الرسالة التي تلقاها العرب هي أن هذا سوف يكون عقاب كل من يحاول أن يقتلنا أو يمحونا عن الخارطة.

لو جاء إليّ عربي وحدثني أنه شخصيا رفض الحرب، وأنه دعم قرار التقسيم، وأنه نفسه أراد أن يعيش معنا بسلام، وأنه شخصيا يتألم على ما فعله لنا أبناء شعبه، وعلى الرغم من كل هذا اضطر إلى دفع ثمن قاسٍ وترك بيته – على المستوى الشخصي أتألم لألمه. ولكن من يقودون منذ سنين طويلة حملة "النكبة" لا يستخدمون هذه الحملة كمسألة شخصية لذلك العربي الفرد الذي اخترعته للتوّ. "النكبة" بالنسبة إليهم هي دائما قصة وطنية، قصة مجموعة.

من هذا المكان، من المهم كما سبق الذكر أن نعود ونعلن بصوت عال أننا فرحون على ما حدث لهذه المجموعة في تلك الحرب. نعم نحن فرحون على أنهم هُزموا فيها. نعم نحن فرحون على أنهم تعرضوا لضربة فيها. نعم نحن نعرف جيداً أنه لولا ذلك لما كنا سنكون هنا.

وحين تتم مطالبتنا بأن نصغي وأن نتفهم وأن نحتوي ولربما أيضاً أن نشاركهم حزنهم، ماذا يشبه الأمر؟ يشبه امرأة هاجمها رجل عنيف ونجحت بآخر قواها في أن تحرر نفسها وأن تصيبه في مكان مؤلم على نحو خاص وأن تبعده عنها. الرجل الذي يجرجر معه منذ ذلك الصدام ألما قاسيا لا يغادره، يطلب من نفس المرأة أن تحتوي ألمه وأن تحترمه على الأقل وأن تحترم إرادته وأن تتذكره. وماذا بشأنها هي؟ هي من ناحيتها لا يوجد أي شيء حزين فيما تعرض له. بالعكس. هناك فرحة كبيرة على الجرأة التي كانت لديها وعلى القوة التي تحلت بها في إطلاق تلك الرفسة القوية والدقيقة.

ونعم، هي تعرف أن هذه الرفسة ربما كانت قوية جداً، وأنها جعلت هذا المعتدي العنيف يشعر بألم كبير وأكبر مما كان يجب أن يكون فقط لهدف إبعاده. ولكن أتعلمون؟ هذا لا يجعلها بالمرة حزينة ولا يدفعها للتفكير مرتين بمدى الألم الذي نجحت بالتسبب له فيه.

علاوة على ذلك، هي تأمل أنه في المرة التالية التي يخطر ببال هذا الرجل أن يمد يده باتجاهها، سيتذكر على الفور ألمه والثمن الذي قد يدفعه مرة أخرى. وفي داخلها تصلي بأن لا ينسى أبدا هذا الثمن الباهظ. أن يحذر. أن يعرف أي قوة تكمن في رجليها، وأن لا يخطر في باله مرة ثانية رفع يده عليها.

مثل تلك المرأة، هكذا نحن. لسنا معنيين بالمرة في أن نحتوي ألم من يشعر بالحزن من "النكبة"، لأن النكبة ليست حدثا حزينا بالنسبة إلينا. النكبة كانت حدثاً مفرحاً. وكلما شكلت ناقوس خطر للمرات القادمة، هكذا سيكون الأمر أفضل.

(*) كالمان ليبسكيند: معلق صحافي في جريدة "معاريف" ومقدّم برامج في قناة التلفزة الإسرائيلية "كان 11" التابعة لهيئة البث الرسمية الجديدة. مقاله هذا ظهر في "معاريف" يوم 2022/8/6.

إسرائيل ملزمة بالحديث عن النكبة ولكن النكبة اليهودية

الحاخام إلحنان بوبكو

ابتداءً بمشروع قانون عضوة الكونغرس الأميركي، رشيدة طليب، الداعي إلى الاعتراف الرسمي بالنكبة الفلسطينية، مروراً برفع أعلام فلسطين داخل الجامعات في إسرائيل، وصولاً إلى تقارير نشرتها جريدة "مكور ريشون" عن مستشارة رئيس الحكومة (المقصود مستشارة رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت، شيمريت مئير) التي تعتقد بأن "على إسرائيل الاعتراف بظلم النكبة وحتى تعويض الفلسطينيين بالمال"، يعود موضوع النكبة ليظهر مرة بعد أخرى في سياق الخطاب حول إسرائيل وهويتها.

لا يمكن لنزعة تجاهل هذا الموضوع أن تستمر، وهي تشكل خطأ استراتيجياً وتاريخياً. لقد حان الوقت ليتحدث الإسرائيليون عن النكبة بكل وضوح وفي كل منتدى ممكن. بهذه الطريقة فقط ستتضح الحقيقة، وفي غضون ذلك سيتم تحقيق العدالة التاريخية للعديد من إخواننا الذين تم تجاهلهم. إن صورة النصر في "حرب الاستقلال" بعيدة عن أن تعكس ما حدث، وهذه أيضاً فرصة لاحترام التاريخ.

إذاً ما هي النكبة؟ ولماذا من المهم أن نتحدث عنها؟

خلال "حرب الاستقلال"، خرج عرب إسرائيل وجيرانها لشنّ حرب وجودية ضد إسرائيل كانت نيتها المعلنة هي القضاء على الشعب اليهودي في أرض إسرائيل. صحيح أننا نجونا من هذه الحرب، لكننا لم ننتصر. في حرب الاستقلال، قُتل 1% من جميع سكان إسرائيل في تلك الفترة (6373 شخصاً). معظم الذين سقطوا في "حرب

الاستقلال" كانوا ناجين من الهولوكوست. بينهم من ماتوا بدون أن تُعرف أسماؤهم وكُتبت مجهوليتهم على شواهد قبورهم، قسم منهم ما زالوا موزعين في اللطرون والقسطل حتى يومنا هذا. كانوا آخر من بقي بين أفراد عائلاتهم ومجتمعاتهم وبلداتهم، أناس نجوا من كل جحيم ممكن في الهولوكوست، قُتلوا بلا رحمة على يدي القومجية والرفضيّة المتعنتة الفلسطينية.

لم يكن هذا أمراً حتمياً. في حين كان من الممكن أن تقوم دولة إسرائيل بوسائل سلمية وبوساطة دولية لم تكن معدومة، فإن كلمة نكبة تعني كارثة، وبالفعل كانت هناك كارثة ويجب علينا أن نشير إلى ذلك. النكبة هي الكارثة الكبرى لكل ما حدث في العام 1948 وهي لم تحدث بأساليب لطيفة، بل بالقوة فقط. النكبة ليست 48 فقط ولم تحدث في يوم واحد. تمتد النكبة على حوالي عقدين من الزمن (1928-1948) عندما تم إغلاق أبواب البلاد تحت ضغط القومجية الفلسطينية بقيادة مفتي القدس، وخصوصاً في وقت كان الشعب اليهودي فيه بحاجة إلى وطنه القومي أكثر من أي وقت مضى. تم إغلاق الباب في وجه أولئك الذين يمكن أن يساعدوا أكثر من غيرهم في تطوير المنطقة، ويحتاجون إلى الدخول على النحو الأكثر إلحاحاً حينذاك.

في تلك الفترة بالذات، وهم مدركون خطورة الأمر، بدأ قومجيون فلسطينيون وسوريون وأردنيون في ممارسة ضغط هائل على بريطانيا لإغلاق أبواب البلاد. لا شك في أن هذا الضغط منع إنقاذ مئات الآلاف بل ملايين من براثن النازيين. أولئك الذين أرادوا القدوم إلى إسرائيل وتم صدّهم بموجب الحصص التي حددها "الكتاب الأبيض" لم يطلبوا صدقات من أحد، بل أرادوا المجيء والعيش في مستوطنات يهودية، والقيام بالعمل الشاق، وصنع الخير للجميع. حالت الكراهية العمياء لدى المفتي والقومجية الفلسطينية دون دخولهم بل أدت حتى إلى موتهم. إنها كارثة يجب ألا ننساها، بل ومن واجبنا أن نرويها.

النكبة هي قصة التطهير العرقي لغوش عتصيون والذي تخلله العديد من الكوارث: اقتلاع وتدمير مستوطنات مزدهرة، التطهير العرقي لليهود من هذه المنطقة، وموت المقاتلين الـ 240 في المعارك على هذه المنطقة. النكبة وكارثة القومجية الفلسطينية وكراهية اليهود

تسببت في هذا الموت ونحن ملزمون بأن نتحدث عنها مع جيل المستقبل وأن نرويها للعالم أجمع.

النكبة هي قصة ممرضات هداسا والمذبحة التي وقعت في موكب هداسا حيث قُتل بلا رحمة ثمانون طبيباً وممرضة ومدنياً لكونهم يهوداً بنفس الكراهية التي يُذبح بها اليهود اليوم في شوارع إسرائيل بالفؤوس والسكاكين. محظور أن ننسى ثمن كراهية وتحريض المفتي والنكبة التي أعقبته، ويجب أن نروي هذا للعالم.

كارثة النكبة العام 1948 وثمن الكراهية والرفض لدولة يهودية، مهما كانت صغيرة، هو ثمن لم تتم جبايته داخل حدود الدولة فحسب، بل تمت جبايته أبعد من ذلك بكثير.

النكبة هي حكايات مئات آلاف اليهود الشرقيين الذين وصلوا إلى البلاد، لكن هذا أيضاً كان بثمن باهظ بدرجة مخيفة. النكبة هي قصة مئات آلاف اليهود في الدول الشرقية الذين تركوا منازلهم وممتلكاتهم وكنُسهم ومصالحهم الاقتصادية وأصدقاءهم وهوياتهم وأجبروا على الفرار بين ليلة وضحاها إلى إسرائيل فقط بثيابهم التي تكسو أجسادهم. لم يصل جميعهم إلى البلاد، فقد مات الكثيرون في الطريق، وهناك من ماتوا في ظروف صعبة عندما وصلوا إلى البلاد. لم تكن هناك نهاية سعيدة ولا كل شيء على ما يرام. لم يكن هناك أي احتمال في أن تستوعب مثل هذه الدولة الفتيّة والصغيرة ضعفي عدد سكانها في إسرائيل. يمكننا جميعاً أن نبدأ في تخيّل ما سيحدث إذا جاء 400 مليون شخص للعيش في الولايات المتحدة في العام المقبل - المشاكل الاجتماعية، الفقر، ظروف المعيشة، المؤسسات التعليمية، والنسيج العائلي، والمزيد والمزيد.. ونحن ملزمون بأن نروي ذلك للجميع.

النكبة هي خسارة أرواح وممتلكات يهود الشرق وما أدت إليه من معاناة المعابر وأحياء الضائقة وغير ذلك. حتى تلك الحالات المؤلمة مثل حالة أطفال اليمن وسلوك الدولة في بداياتها هي من نتائج النكبة. لا توجد دولة في العالم يمكنها إدارة مثل هذه الموجة من الهجرة بشكل لائق. هذا لا يعفي أولئك الذين اتخذوا قرارات غير أخلاقية وحتى جنائية، لكن السياق الأوسع يفرق أيضاً.

ونعم، النكبة هي أيضاً قصة 700 ألف فلسطيني تركوا منازلهم ولم يُسمح لهم بالعودة. بعضهم غادر بأمر من جامعة الدول العربية ولم يبق على الرغم من توسلات جيرانهم اليهود، مثل عرب حيفا الذين لم يستجيبوا لطلبات ابن عمي، قائد الهاغاناه، يعقوب ليشنسكي، الذي طلب منهم ألا يهربوا ومع ذلك هربوا. بينهم من هرب ككل رب أسرة لا يريد أن يكون في منطقة حرب، ونعم، تم التسبّب بهرب بعضهم من قبل ضبّاط محليين للجيش الإسرائيلي أو بسبب عمليات حركة إيتسل عندما شكلت قراهم تهديداً استراتيجياً للدولة الفتية التي كانت تصارع على حياتها.

كل لاجئ كهذا يشكّل أيضا مأساة إنسانية. لكل من هؤلاء اللاجئين أحفاد وأبناء أحفاد في الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة. هؤلاء الأحفاد يترعرعون وهم يحلمون بمنزل في الجليل أو الشارون مع بيّارة أشجار برتقال وكرم زيتون ويروون لأنفسهم وللعالم قصة لها شعبية متزايدة مشبعة بالكراهية والتلفيقات التاريخية. على الرغم من أن عدد هؤلاء اللاجئين أقل بكثير من عدد اللاجئين الذين أجبروا على مغادرة موقعهم بين عشية وضحاها في ظروف أسوأ بكثير حين انفصلت الهند وباكستان في العام 1947، إذ تراوح عددهم بين 10-20 مليون شخص، ولكن كيف نقول ذلك؟ new Jews, no news - إذا كنت لا تستطيع اتهام اليهود، فمن الذي تهمه هذه القصة أو تلك.

بين الذين غادروا طوعاً، والذين غادروا بسبب كراهية المفتي أو الجيش العربي، والذين غادروا بسبب عمليات الدفاع التي قام بها يهود إسرائيل، القاسم المشترك لهم هو أن معاناتهم هي أيضاً نتيجة للنكبة التي لم نبادر نحن إليها. كل قصة كهذه هي مأساة إنسانية ونتيجة مباشرة لحرب "إما نحن أو أنتم" التي بدأتها الزعامة الحسينية. إذا لم نكلّف أنفسنا عناء رواية قصة 48 سيأتي آخرون ويروونها - وهم يقومون فعلاً بذلك بنجاح كبير. لقد آن الأوان ليقوم كل شخص، وكل عائلة، وكل مجموعة في إسرائيل، برواية قصة نكبتهم والظلم التاريخي الذي ألحقته القومجية الفلسطينية بالشعب اليهودي، لأنه إذا لم نستيقظ الآن، فهناك آخرون هنا يروون ذلك بطريقتهم الخاصة وسوف يشكروننا إذا التزمنا الصمت بينما هم يروّجون لنفس المناخ الذي أدى بهم إلى التدمير الذاتي العام 1948.

(*) الحاخام إلحنان بوبكو: عضو رابطة الحاخامين اليهود في الولايات المتحدة وأحد الحاخامين في منهاتن- نيويورك. مقاله هذه ظهر يوم 2022/6/27 في صحيفة "مكور ريشون"، الناطقة بلسان الصهيونية الدينية.

ملحق

بن غوريون وقف وراء بحث كان ينبغي أن يثبت أن الفلسطينيين "هربوا" في العام 1948!

[أدرك رئيس الحكومة بن غوريون أنه يواجه مصائب قبل أعوام عديدة من كشف "المؤرخين الجدد" النقاب عن عمليات طرد الفلسطينيين من بيوتهم خلال حرب 1948. وقد أدى الضغط الذي مارسه الأميركيون من أجل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى تلفيق بحث يظهر كما لو أنه أكاديمي ويروي للعالم أن الفلسطينيين نزحوا طوعاً عن بلدهم!]

شاي حزكاني

يبدو أن الملف ج. ل - 17028/18 غاب عن العين الثاقبة للرقيب في أرشيف الدولة الإسرائيلية، إذ أن الملفات المتعلقة بالخروج (الكاتب استخدم كلمة إكسودوس، وتعني: سفر الخروج، ومجازا: الانعتاق أو الخلاص) الفلسطيني تبقى طي السرية التامة في الأرشيفات الإسرائيلية، رغم أن مدة سريان سريتها، بموجب القانون الإسرائيلي، قد انتهت صلاحيتها منذ فترة طويلة. وحتى تلك الملفات التي كانت مفتوحة واستخدمها من تم تسميتهم بـ "المؤرخين الجدد" لم تعد

متوفرة. ففي العقدين الأخيرين، وعقب الصدى الهائل الذي أحدثته كتب المؤرخين المذكورين، أغلقت الأرشيفات الإسرائيلية جزءا كبيرا من الملفات المتفجرة. وتم تصنيف الوثائق الإسرائيلية التي تحدثت عن طرد الفلسطينيين خلال الحرب، وعن المجازر أو حالات الاغتصاب التي نفذها جنود إسرائيليون، وغير ذلك من الأحداث التي بدت في نظر المؤسسة أنها محرجة، على أنها "سرية للغاية". ووصل الباحثون، الذين أرادوا تقصي أثر الملاحظات الهامشية في كتب ألفها بيني موريس وآفي شلايم وتوم سيغف، إلى طريق مسدودة في أحيان كثيرة. ولهذا السبب بالذات، كان الوصول إلى ملف ج. ل - 17028/18، بعنوان "الهروب في 1948"، مفاجئا إلى حد كبير. ويصف هذا الملف، الذي كُتبت الوثائق التي تضمنها خلال الأعوام 1960 - 1964، محاولة لإنشاء الرواية الإسرائيلية حول "النكبة" الفلسطينية في العام 1948 وإلباسها ثوبا أكاديميا. وبتوجيه من رئيس الحكومة دافيد بن غوريون، طولب أفضل المستشرقين الذين عملوا في سلك الدولة بتزويد أدلة على أن الفلسطينيين هربوا في العام 1948 ولم يُطردوا.

ثمة شك في ما إذا كان بن غوريون سمع كلمة "نكبة" في حياته، لكن رئيس الحكومة الأول شخّص منذ نهاية سنوات الخمسين أهمية الرواية التاريخية، وعلم أنه مثلما نجحت الصهيونية خلال عدة عقود في إنشاء رواية تاريخية جديدة لصالح الشعب اليهودي، فإنه لن يكون بعيدا ذلك اليوم الذي تكون فيه للشعب الآخر الذي عاش في أرض إسرائيل/ فلسطين قبل الصهيونية، رواية تاريخية خاصة به. وهذا الشعب هو الشعب الفلسطيني طبعا، وتوجد في قمة روايته النكبة، وهي الكارثة التي ألمت بالفلسطينيين لدى قيام دولة إسرائيل في العام 1948، وعندما تحول 700 ألف من أبنائه إلى لاجئين. وقدر بن غوريون في نهاية سنوات الخمسين أن مسألة ما حدث في العام 1948 ستكون ماثلة في جبهة الصراع الدبلوماسي الإسرائيلي في العالم، وخاصة في الصراع ضد الحركة الوطنية الفلسطينية: فإذا تم طرد الفلسطينيين من أرضهم مثلما ادعوا في العام 1948، سيكون مطلبهم بالعودة إلى موطنهم عادلا في نظر العالم، ولكن إذا غادروا "طواعية" - أي أن زعماءهم أقنعوهم بأن من الأفضل لهم أن يغادروا كي يعودوا بعد أن ينتصروا - فقد قدر بن غوريون أن العالم سينظر إلى ادعائهم على أنه أقل عدالة.

ويتفق معظم المؤرخين، صهيونيين وما بعد صهيونيين وغير صهيونيين، الآن على أن 120 قرية على الأقل من بين 430 قرية تم طرد سكانها الفلسطينيين على أيدي قوات عسكرية يهودية، وأن من نصف هذه القرى هرب السكان بسبب المعارك ولم يسمح لهم بالعودة. وثمة قرى معدودة فقط غادرها السكان نتيجة لأوامر زعماء أو مخاتير. وعلى ما يبدو فإن بن غوريون كان يعرف صورة الوضع هذه بشكل غير سيء. ورغم أن مواد كثيرة في الأرشيفات الإسرائيلية حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين ما زالت سرية، إلا أن المواد التي تم كشفها في الماضي تكفي للتأكيد أنه في قسم من الحالات أمر قادة الجيش الإسرائيلي بطرد فلسطينيين وتفجير قرى، وهؤلاء أطلعوا بن غوريون على أفعالهم وعلى ما يبدو أنهم حصلوا على مصادقته المسبقة، مثلما حدث في اللد والرملة وفي عدة قرى في الجبهة الشمالية.

ولا توفر الوثائق المفتوحة للاطلاع عليها في الجانب الإسرائيلي إجابة واضحة عن السؤال حول ما إذا كانت هناك خطة منتظمة لطرد الفلسطينيين؟، والجدل حول هذا السؤال ما زال مستمرا بكل قوة حتى أيامنا الحالية أيضاً. وقدر المؤرخ بيني موريس، على سبيل المثال، في مقابلة أجرتها معه "هآرتس"، أن بن غوريون رسم الخطوط العريضة لخطة نقل بالقوة - ترانسفير - للسكان الفلسطينيين إلى خارج حدود إسرائيل، رغم عدم وجود وثائق تثبت ذلك بشكل لا لبس فيه.

فقبل انتهاء الحرب في العام 1948، سعت الدعاية الإسرائيلية إلى إخفاء الحالات التي تم فيها طرد الفلسطينيين من قراهم. ويورد مردخاي بار- أون في كتابه "ذاكرة عند الحدود" من أقوال أهارون تسيزلينغ، الذي أصبح لاحقا عضو كنيست ووزير الزراعة في حكومة بن غوريون، التي كتبها في [صحيفة] "عَل هَمشمار" في أوج عملية طرد عرب اللد والرملة ما يلي: "لم نجعل العرب يهربون من أرض إسرائيل... وبعد أن بقوا في مناطق حكمنا، لم نطرد أي عربي واحد". وفي صحيفة [حزب] مباي، "دَفار"، ذهب الصحافي أ. أوفير خطوة أخرى وأوضح: "عبثا صرخنا وراء العرب الذين يتدفقون إلى ما وراء الحدود: ابقوا معنا!". لقد عرف أبناء تلك الفترة، الذين كانوا مرتبطين بأجهزة الحكم أو الجيش، أنه تم طرد الكثير من الفلسطينيين

وأنه تم سد الطريق أمام عودتهم خلال الحرب. لكنهم في الوقت ذاته أدركوا أن هذا سر يجدر الحفاظ عليه جيدا.

ولدى بدء ولاية جون كينيدي كرئيس للولايات المتحدة، في العام 1961، تزايدت الأصوات في الإدارة الأميركية التي دعت إسرائيل إلى إعادة جزء من اللاجئين الفلسطينيين. وكانت إسرائيل قد وافقت في العام 1949 على دراسة إمكانية عودة قرابة 100 ألف لاجئ مقابل اتفاق سلام شامل مع الدول العربية، ولكنها رفضت ذلك في سنوات الستين وتحدثت عن أعداد أقل بكثير: 20 - 30 ألف لاجئ لا أكثر.

وعلى خلفية ضغط مارسه كينيدي وانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت ستبحث في قضية اللاجئين، عقد بن غوريون مداولات خاصة في مكتبه في الكِرْياه [مقر وزارة الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب] بمشاركة جميع قادة مباي وبينهم وزيرة الخارجية غولدا مئير، ووزير الزراعة موشيه ديان، ورئيس الوكالة اليهودية موشيه شاريت. وكان بن غوريون واثقا من أن قضية اللاجئين هي قبل أي شيء قضية دعائية، وأن بمقدور إسرائيل إقناع العالم بأن اللاجئين هربوا ولم يُطردوا: "يجب رواية الحقائق قبل أي شيء، وكيف هربوا. وبقدر ما هو معلوم لي، فإن معظم الهاربين كانوا قبل قيام الدولة، وطوعا، وخلافا [لمشيئة ميليشيا] الهاغاناه عندما انتصرت عليهم وقالت إن بإمكانهم البقاء. وبعد قيام الدولة، حسبما هو معروف لي، غادر عرب الرملة واللد أماكنهم، أو ضغطوا عليهم كي يغادروا". بأقواله هذه حدّد بن غوريون إطار المداولات، رغم أن قسما من الحاضرين على الأقل كان يعرف أنه ليس دقيقا على أقل تقدير.

وديان، الذي أمر بطرد البدو في إطار منصبه كقائد للجبهة الجنوبية بعد العام 1949، لم يكن بإمكانه، طبعا، معارضة أقوال رئيس الحكومة بأن العرب غادروا "طواعية". وتابع بن غوريون شارحا ماذا ينبغي على إسرائيل أن تروي للعالم: "جميع هذه الحقائق ليست معروفة. هناك مواد أعدّتها وزارة الخارجية من وثائق المؤسسات العربية والمفتي جمال الحسيني - المقصود على ما يبدو الحاج أمين الحسيني وليس جمال الذي كان مندوبا غير رسمي للفلسطينيين في الأمم المتحدة- بشأن الهروب، وأن هذا الأمر كان طوعيا، لأنهم قالوا لهم إنه بعد قليل سيتم احتلال البلاد كلها وستعودون لتكونوا أصحابها،

وليس العودة إلى بيوتكم وحسب". وعلى خلفية ما وصفه بن غوريون في اجتماع الوزراء بأنه حاجة إلى "عملية جدية، سواء كتابة أو دعاية شفهية"، وصل توجهه إلى معهد شيلواح في العام 1961 من أجل أن يجمع لصالح الحكومة مواد حول موضوع "هروب العرب من أرض إسرائيل في العام 1948".

نكبة بين السطور

كان معهد شيلواح جسما غريبا في إسرائيل في سنوات الخمسين والستين. وبادر إلى فكرة إقامة معهد أبحاث، يكون بمثابة "تشاثام هاوس" إسرائيلي، رؤوفين شيلواح بعد أن غادر الموساد وانتقل إلى وزارة الخارجية. وبعد فترة قصير من انتهائه من تنظيم المعهد الجديد، توفي شيلواح وبعد ثلاثين يوما على وفاته أعلن مدير عام ديوان رئيس الحكومة، تيدي كوليك، أن المعهد سيسمى "معهد شيلواح" وأوضح: "إن هدف المعهد سيكون بحث قضايا آنية بمستوى علمي... وسيقوم المعهد بتحركات في العالم الواسع لدفع وجهات نظر إسرائيلية حول المنطقة".

وقد أقيم المعهد بالتعاون بين الجامعة العبرية- القدس، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع والجمعية الشرقية الإسرائيلية، التي جمعت تحت سقفها باحثين في شؤون الشرق الأوسط [وتسمى اليوم "الجمعية الإسرائيلية لدراسات الشرق الأوسط والإسلام"]، وتولى إدارته إسحق أورون، وهو ضابط برتبة رائد في سلاح الاستخبارات.

وأثبت غيل إيال من جامعة كولومبيا في بحث له أن هذا المعهد عمل بشكل وثيق مع سلاح الاستخبارات التابع للجيش الإسرائيلي، الذي زوده بوثائق مخابراتية بصورة دائمة. وكانت الوثائق التي تم إعدادها في معهد شيلواح، في سنواته الأولى، سرية في غالب الأحيان ولم يطلع عليها الجمهور الواسع. وقال باحثون عملوا في المعهد في سنوات الخمسين إن نشاطهم كان يتميز غالبا بالسرية، وإنهم رأوا أنفسهم كمستخدمي دولة بكل معنى الكلمة. وكانت سمعة أبحاث المعهد

أنها أبحاث جذرية وبمستوى شبه أكاديمي. وانتقل المعهد إلى جامعة تل أبيب، في العام 1965، واستمرت علاقاته السرية مع أجهزة الاستخبارات على مدار أعوام طويلة، حتى تم قطعها في السنوات الأخيرة. وتغير اسم المعهد في العام 1983 إلى "مركز ديّان".

وبالنسبة إلى بن غوريون، كان المعهد ملائما تماما للأبحاث التي طلب إجراءها، ولذلك توجه إليه في العام 1961 وطلب منه جمع مواد حول "هروب العرب". وبدا طلب بن غوريون من طاقم الباحثين في المعهد غريبا بعض الشيء. فمنذ انتهاء حرب التحرير [حرب 48]، كان الانشغال في قضية اللاجئين الفلسطينيين منحصرا في النضال الدبلوماسي في الحلبة الدولية، ولم تجرِ أي محاولة لبحث ما حدث في الحرب. لكن كان في المعهد شخص واحد على الأقل يعرف شيئا ما عن حقيقة الخروج الفلسطيني في العام 1948.

هذا الشخص هو روني غباي الذي هاجر من العراق في العام 1950، وبعد أن قضى أربع سنوات في المعبراه [معسكر مؤقت للمهاجرين اليهود إلى إسرائيل بعد نشوئها] أنهى اللقب الجامعي الأول، وسافر لدراسة الدكتوراه في العلوم السياسية في سويسرا. وأنهى أطروحة الدكتوراه حول قضية اللاجئين العرب في العام 1959 ولكن عندما عاد إلى البلاد وجد نفسه يخوض سجالا حادا مع المؤسسة الأكاديمية الأشكنازية وذلك بعد أن اتهم بروفسورا معروفا في العلوم السياسية بالعنصرية. وقال لنا في مقابلة من بيته في بيرث في غرب أستراليا حيث يقيم منذ أكثر من أربعين عاما "في حينه رأى الكثيرون مثلي، الذين خرجوا من الطوائف الشرقية وكانوا لديهم طموح كبير، أن الباب موصد أمامنا تقريبا، ولذا سافر الكثيرون إلى كندا وأميركا. وأنا تدحرجت إلى هنا ولست نادما أبدا على ذلك".

وقبل أن يغادر غباي إسرائيل عمل عدة أعوام في معهد شيلواح كنائب رئيس، وكان ذلك عندما تم تلقي طلب بن غوريون.

والمرجح هو أن بن غوريون لم يعلم عمّا كتب غباي أطروحته للدكتوراه والتي حظيت بنشر ضيّق النطاق في إسرائيل. ولو كان يعلم لربما بحث عن شخص آخر لكتابة البحث، الذي كان يفترض أن يُستخدم للدعاية الإسرائيلية.

ويتبين لدى مطالعة كتاب غباي الذي نشره في أعقاب أطروحة الدكتوراه التي كتبها في سويسرا أنه قبل ثلاثة عقود من نشر بيني موريس لكتابه حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، كان هذا غباي الذي أكد في بحثه ما يدعيه اللاجئون الفلسطينيون منذ العام 1948: "في حالات كثيرة، وعلى سبيل المثال المعركة على فتح الطريق إلى القدس، استولت القوات اليهودية على قرى عربية، طردت سكانها وفجرت أماكن لم تكن مهتمة بأن تحتلها بنفسها، وهكذا فإن قوات العدو لم تتمكن من إعادة احتلالها واستخدامها كمعاقل ضدها". هكذا كتب غباي في العام 1959، وأسند ادعاءه بإحصائيات أجراها البريطانيون، وثائق الأمم المتحدة، الصحافة العربية وعدد من الوثائق الإسرائيلية التي نجح في الحصول عليها.

ولم يتمكن غباي من الوصول إلى الوثائق الرسمية للجيش الإسرائيلي أو إلى سجلات من جلسات الحكومة، التي بحث فيها بيني موريس في سنوات الثمانين، عندما كتب أطروحة الدكتوراه. واقتنع بأنه لم تكن هناك سياسة طرد، وأن إخلاء الفلسطينيين كان قرارا اتخذه قادة محليون - مثل يغئال ألون وإسحق رابين - ولكن هذا الأمر حدث في "حالات كثيرة". وبعد 54 عاما، يستصعب غباي أن يصدق أنه نجح في كتابة بحث دقيق إلى هذه الدرجة بمساعدة عدد قليل جدا من الوثائق الإسرائيلية: "إنني أستغرب حتى هذا اليوم كيف أن باحثا منهجيا جدا وموضوعيا جدا بإمكانه أن يقرأ بين السطور في مادة قليلة مكشوفة".

وعندما تم تلقي طلب بن غوريون غير المألوف في معهد شيلواح، كان مرفقا بتصريح نادر يسمح بالاطلاع على الأرشيفات الإسرائيلية التي كانت مغلقة أمام الجمهور الواسع. وتم السماح للباحثين في معهد شيلواح بالاطلاع على وثائق تم ضبطها وتجميعها في سلاح الاستخبارات، والأهم من ذلك السماح بالاطلاع على مواد جمعها جهاز الأمن العام [الشاباك] حول الموضوع، وتم الحصول على قسم منها من مصلحة المعلومات [جهاز الاستخبارات] التابعة للهاغاناه، بعد العام 1948. وتذكر غباي أنه "قالوا لنا إنه 'لا نعرف ماذا نفعل بكل هذه المواد وبكل هذا الصندوق'. وعندها ذهبت إلى مقر الشاباك لثلاثة أو أربعة أيام وقرأت كل المواد وبعد ذلك أحرقوها بالطبع ولم يعطونا إياها". لكن في كومة واحدة من الوثائق لم يسمحوا حتى

لباحثي معهد شيلواح بالاطلاع عليها. وكانت هذه نصوص بروتوكولات جلسات الحكومة في فترة الحرب والتي تم خلالها البحث أيضا في هروب الفلسطينيين وأحيانا طردهم على أيدي وحدات الجيش الإسرائيلي.

"بحث نقيّ"

احتُفظ في الملف الموجود في أرشيف الدولة برسالة كتبها غباي عندما أنهى العمل على بحثه. ويظهر من الرسالة أن النتائج التي توصل إليها تختلف عن تلك التي ظهرت في أطروحة الدكتوراه التي قدمها. وشرح غباي في الرسالة، الموجهة إلى مدير عام وزارة الخارجية في 26 آب العام 1961، أن "هروب العرب - باستثناء حالات معدودة - جاء نتيجة التأثير المتراكم لعدة عوامل في الميادين السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية... وفي الفصول 1 - 6 تم استعراض وثائق، اقتباسات ومواد أخرى تثبت 'مساهمة' هذا العامل أو غيره من عوامل الهروب وتبرز ذنب العرب. وهكذا على سبيل المثال توجد إثباتات تشير بوضوح إلى تشجيع الهروب من جانب الدول العربية، هروب زعماء، تضخيم واختراع قصص مرعبة، ضغوط قادة عسكريين عرب من أجل إخلاء قرى وما إلى ذلك. وتضمن الفصل السابع والأخير وثائق تثبت جهود اليهود من أجل منع الهروب". وأنهى غباي رسالته بجملة "كلي أمل بأن تخدم هذه الكراسة بإخلاص السياسة الخارجية الإسرائيلية".

وبعد مرور 52 عاما على كتابة البحث، يتذكر غباي الاستنتاجات بصورة مختلفة. ولدى إعداد البحث قرأ نصوص تسجيلات لعمليات تنصت سلاح الاستخبارات على الإذاعة المحلية التي بثّت المواد الدعائية لجميع قيادات الجيوش العربية التي عملت في أرض إسرائيل للسكان الفلسطينيين. وقال إن البث الدعائي لم يدعم الادعاء الإسرائيلي حول دور القيادتين العربية والفلسطينية في هروب العرب. "لم يكن هناك أي ذكر بأن القيادة العربية المحلية حضت العرب على الهروب، مثلما ادعينا في دعايتنا، بأنهم 'pushed them'. وأنا لم أرَ أي شيء

كهذا". وتجدر الإشارة إلى أن بيني موريس أيضا، الذي بحث الموضوع نفسه بعد عشرين عاما، قال إنه لم يعثر على تعليمات قادة عرب أو زعماء دول عربية دعوا سكان القرى إلى المغادرة.

وواجه غباي صعوبة، خلال المحادثة من أستراليا، في توضيح الفجوة بين رسالته من العام 1961 التي قال فيها إن الهروب كان "بذنب" العرب وبين روايته اليوم. وقال إنه فقط في حيفا دعت القيادة المحلية الفلسطينيين إلى النزوح على الرغم من مطالب القيادة اليهودية. لكن هذه كانت حالة غير مألوفة ولم تتكرّر، وكانت المطالب هناك أيضا بالبقاء في موازاة قصف السوق العربية من جانب الهاغاناه ومقتل مدنيين. وينفي غباي أن العمل في معهد شيلواح جعله يغير رأيه، الذي عبر عنه لدى كتابة أطروحة الدكتوراه. وهو يصر على أنه وباقي طاقم الباحثين، إسحق أورون وأرييه شموئيلفيتش، طولبوا بجمع المواد وتلخيصها فقط: "إن ما فعلناه في معهد شيلواح كان pure research، أي أن ما سلمناه، وما حصلنا عليه ودققنا فيه قمنا بكتابته. لم نَخَف، لم نعرف، لم نفكر بالرأي العام، ولم نفكر بأي شيء من هذا القبيل".

وأوضح البروفسور إيال، الذي بحث في العلاقة بين المستشرقين الإسرائيليين وأجهزة الاستخبارات، في مقابلة، أنه لا يمكن النظر إلى البحث عن اللاجئين على أنه أكاديمي في أي حال من الأحوال: "من دون الدخول إلى دوافع الأشخاص الذين عملوا فيه، فإنه من الواضح لي أن هذا البحث جاء في إطار التصنيف العام للدعاية. والدعاية، حتى لو كان الذين يعملون فيها هم أكاديميون ويستخدمون وثائق بموجب أساليب البحث التي يستخدمها المؤرخون، فإنها تبقى مختلفة جوهريا عن البحث الأكاديمي أو عن أشكال أخرى من البحث الموضوعي وذلك لأنه بكل بساطة، في الدعاية تتم الإشارة مسبقاً إلى الهدف الذي يريدون العثور عليه في الملفات وإثباته. ولذلك، بطبيعة الحال، فإنه في حال وجود أمور أخرى في الملفات فإنها ببساطة لن تدخل في البحث لأن هذا ليس ما أرادوا الوصول إليه".

محاولة ثانية

لكن بن غوريون، ولسبب غير واضح، لم يكن راضيا عن البحث الذي كتبه غباي. وبعد إنهاء العمل على الوثيقة مباشرة، أمر مستشار الشؤون العربية في ديوانه، أوري لوبراني، بكتابة بحث جديد. وألقى لوبراني المهمة على موشيه مَعوز، وهو اليوم بروفسور في التاريخ ومتخصص في سورية وكان حينذاك طالبا لدراسات الشرق الأوسط في الجامعة العبرية ويعمل في مكتب المستشار. وقال [معوز] في محادثة هاتفية "ذهبت لدراسة الاستشراق في إطار مفهوم 'اعرف عدوك'، وفقط عندما وصلت إلى الدراسة للدكتوراه في أكسفورد، تغيرت الأمور لدي وبدأت أكتشف الجانب العربي".

وحصل معوز ضمن مسؤوليته على عدد من الباحثين وميزانية، وبدأ بجمع عشرات الوثائق في إسرائيل وأنحاء العالم. وحتى أنه أجرى مقابلات مع ضباط إسرائيليين وبريطانيين، ومع فلسطينيين بقوا في البلاد. وتمت فهرسة 150 وثيقة ونصوص المقابلات بحرص، وتم إعدادها كملف أدلة. وأشار معوز، في المحادثة الهاتفية معه، إلى أن بحثه كان مشابها جدا لبحث بيني موريس وأنه أشار بوضوح إلى حالات طرد أيضا، وخاصة في اللد والرملة. وقال "لا أعتقد أنني كنت متحيزا أو متأثرا من القيادة"، إلا أنه تحفظ: "لكن من الجائز أنني شددت أكثر على موضوع الهروب. وكانت الكمية مختلفة لأنه كنت لا أزال متأثرا بالمفهوم القومي الذي تربينا عليه في المدرسة والجيش".

غير أن معاينة الوثائق المحفوظة في الملف في أرشيف الدولة تظهر صورة واضحة جدا: وفقا للتدوين الذين حرره معوز بنفسه، فإن جميع الوثائق، من دون استثناء، تثبت كما لو أن العرب هربوا طوعاً بأمر من زعمائهم.

وفي كانون الثاني 1961، وقبل أن يبدأ في البحث، توجه معوز برسالة إلى دافيد كيمحي، الذي كان حينذاك مسؤولا في الموساد وتولى بعد أعوام منصب مدير عام وزارة الخارجية، وطلب مساعدته في جمع وثائق. وأوضح معوز في رسالته: "في نيتنا أن نثبت أن الهروب سببه تشجيع القيادة العربية المحلية، الحكومات العربية والاستعانة بالبريطانيين وضغوط الجيوش العربية، الجيش العراقي وجيش الإنقاذ، على السكان العرب المحليين". وشرح معوز في

التقرير التلخيصي الذي كتبه للوبراني، مستشار بن غوريون للشؤون العربية، وأعده في أيلول 1962، بعد أن أنهى جمع الوثائق، أنه نفذ المهمة التي ألقيت عليه واثبت ما هو مطلوب منه: "ألقيت علي [مهمة] تركيز المواد حول هروب عرب أرض إسرائيل في العام 1948 والتي تدل وتثبت أن:

"أ. زعماء ومؤسسات عربية في البلاد وخارجها شجعا عرب فلسطين على الهروب، والوجهاء المحليون بهروبهم أولا جرّوا الشعب إلى الهرب.

"ب. الجيوش العربية الأجنبية و'المتطوعون' ساعدا في الهروب من خلال إخلاء القرى ومن خلال تعاملهما القاسي مع السكان المحليين أيضا.

"جـ. الجيش البريطاني ساعد العرب في عدة أماكن على الهروب.

"د. مؤسسات ومنظمات يهودية بذلت مجهودا من أجل منع الهروب".

وبعد أن أرسل التقرير التلخيصي مباشرة، غادر معوز مكتب مستشار الشؤون العربية واستمر في الدراسة للقب الدكتوراه في أكسفورد. وحل مكانه طالب جامعي آخر كان يدرس للقب الثاني، هو أوري شطندل، وواصل كتابة البحث حول موضوع الخروج الفلسطيني. وبعد فترة قصيرة من دخوله إلى هذه الوظيفة في بداية العام 1963، التقى شطندل بن غوريون الذي وصف البحث بأنه "الكتاب الأبيض"، مشيرا بذلك إلى لجنة التحقيق التي شكلتها بريطانيا لتقصي الحقائق حول أحداث كبيرة وقعت في المناطق الخاضعة لحكمها، وبضمنها فلسطين طبعا.

وقال شطندل [لـ "هآرتس"]: "إنني أذكر جملة لبن غوريون تقول 'ثمة حاجة إلى هذا الكتاب الأبيض لأنهم يقولون إن العرب طُردوا ولم يهربوا. وبقدر ما أذكر، بن غوريون قال 'لقد هربوا، لكن ينبغي أن تُكتب الحقيقة. أكتبوا الحقيقة'. هكذا قال".

واستمر شطندل في جمع المواد لفترة قصيرة فيما هو مقتنع بأن البحث الذي كتبه هو ومعوز بحث علمي يثبت أن القيادة العربية دعت

الفلسطينيين إلى النزوح، ولكنه لم يمتنع عن كشف الحالات التي جرت فيها عمليات طرد. وعندما انتهت عملية جمع المواد حضر شطندل مرة أخرى للقاء بن غوريون الذي طلب منه أن يلخص له النتائج. "قلت له إنه لا يمكن التحدث عن تناسق: لم يكن هناك نشاط منظم للطرد من جهة، ومن الجهة الثانية ليس بالإمكان القول إنه حاولنا منع العرب من الهروب في جميع أنحاء البلاد. وقلت له إنه ليس لدي أي شك، مثلا، بأنه في اللد والرملة حدث طرد، بصورة واضحة وجلية. وعندها سألني، وأذكر ذلك لأن هذا فاجأني، 'هل أنت متأكد؟' وقلت 'لم أكن هناك، لا يمكنني أن أقول لك ذلك، لكن وفقا لما قرأناه وجمعناه، حدث طرد هناك'".

وكما ذُكر أعلاه، فإنه لا يرد في الوثائق المحفوظة في الأرشيف أي ذكر لما قاله شطندل بأن بحثهما شمل وثائق تدل على الطرد. ولا ينفي شطندل أنهم حاولوا عدم إظهار هذه الوثائق، لكنه ينفي إمكانية إخفائها عن قصد: "لم يكن هناك توجيه بأن هذا البحث سيكون بحثا دعائيا، وأن الأمور ستُغربَل لكي تساعد في الحملة الدعائية. وعمليا، ربما هذا ما حدث... من الواضح أننا عملنا في ديوان رئيس الحكومة وأردنا أن نساعد دولة إسرائيل في نضالها، ولذا من الطبيعي أن نبحث عن الحقيقة من أجل أن نثبت أننا لم نطرد. وبالتأكيد هناك احتمال أن هذا هو الدافع، لكن لا أذكر أن بن غوريون قال، أو أن لوبراني قال، 'اسمعوا، افعلوا هذا وذاك'".

ولا يزال شطندل مقتنعا بأن بن غوريون لم يعرف فعلا كيف نشأت قضية اللاجئين في العام 1948 لأنه كان منشغلا بالخطوات الإستراتيجية، ولم يتفرغ للانشغال بقضية اللاجئين. والدليل على ذلك، على حد قوله، أنه طلب من عدة هيئات مختلفة إجراء بحث حول الموضوع، لكي تكون لديه صورة كاملة. "ولو أن بن غوريون أقر سياسة ما لكانت هناك سياسة، وعندها أيضا، دعنا نقول التالي، أعتقد أن الأقلية العربية في إسرائيل اليوم كانت مقلصة أكثر... لذلك أعتقد أن بن غوريون لم يعرف [مجرى الأمور] بالضبط. ومن الجائز أنه صادق على الطرد في هذه الحالة أو تلك، عندما قالوا له إن هذا أمر مهم من الناحية الأمنية، لكن استنتاجي هو أن بن غوريون لم يصادق على سياسة طرد، وبعد ذلك أراد أن يعرف ما الذي حدث".

والجدير بالذكر أن معظم المؤرخين الذين بحثوا الموضوع عرضوا أدلة تثبت أن بن غوريون علم في أثناء حدوث حالات طرد فلسطينيين وحتى أنه صادق عليها. وبغياب معلومات موثوق بها من تلك الفترة، يصعب اليوم التأكيد بشكل قاطع ما إذا كان بن غوريون قد أقنع نفسه بأن معظم عرب فلسطين نزحوا طوعاً، أو أنه لم يقتنع بذلك بنفسه، ولكنه أراد أن يصدق التاريخ ذلك.

وفي جلسة الوزراء تلك التي ناقشت موضوع اللاجئين في نهاية العام 1961، اقترح رئيس الوكالة [اليهودية]، شاريت، خدعة إعلامية معاصرة: تسريب المواد التي يتم جمعها في البحث إلى صحافيين أجانب كي ينشروها على أنها تحقيقات "موضوعية" من دون ذكر مصدر المواد. وشرح شاريت قائلاً: "ينبغي الاهتمام بأن تظهر المقالات في الصحف الكبرى. أي أنه ينبغي كتابة خطة لكل عاصمة وعاصمة، وتحديد 'الضحية'، من هو الرجل الذي يجب تزويده بكل المعلومات المطلوبة، وبكل الادعاء وأن يهتم بذلك، وقبيل انعقاد الجمعية [العامة للأمم المتحدة] تُنشر مقالات واسعة، لأن هذا السؤال أصبح مجددا أحد أكثر الأسئلة الملحة". وعلى ما يبدو فإن بن غوريون تبنى الفكرة، وفي مكتب المستشار للشؤون العربية في ديوان رئيس الحكومة عمل شطندل وفقا لوصيته وتوجه إلى أفيعاد - عادي - يافّيه، الذي كان حينذاك مدير الدائرة الإعلامية في وزارة الخارجية. ووفقا لرسالة من أيار 1964، اتفق الاثنان على أن يسلما المواد التي تم جمعها إلى صحافي أجنبي يراسل إحدى المجلات الكبرى كي تنشر سلسلة مقالات حول "الهروب". ووفقا لشهادة شطندل، فإن الخطة خرجت إلى حيز التنفيذ.

التاريخ بألوان وردية

رغم أن بحث معوز وشطندل حول "هروب العرب" قد فُقد على ما يبدو، لكن في الملف الموجود في أرشيف الدولة توجد أدلة واضحة تبيّن أن الباحثين الذين عملوا على الموضوع في سنوات الستين لم يرسموا صورة كاملة لكل ما يتعلق بدور إسرائيل في نشوء قضية

اللاجئين. وقصة كتابة البحث ونظرة الذين كتبوه إليه اليوم تعكس تطور تعامل الإسرائيليين مع النكبة الفلسطينية. ولم يجرؤ أحد في سنوات الستين على الاعتراف علنا بأن إسرائيل طردت فلسطينيين، لكن اليوم، في عصر ما بعد أوسلو و"المؤرخين الجدد"، فإن مسؤولية إسرائيل لم تعد تابو.

وبعد إعادة قراءة الملف في أرشيف الدولة وفيه التلخيصات التي كتبها بنفسه في سنوات الستين، أوضح معوز الأسبوع الماضي عبر البريد الإلكتروني: "يبدو أنه في هذا المفترق في حياتي كنت لا أزال أحمل رأيا كالذي كان يحمله معظم اليهود في إسرائيل، أي رأي المؤسسة الحاكمة، وبموجبه فإن معظم العرب هربوا لأن قادتهم هربوا أولا ولأن زعماء عرباً آخرين دعوهم إلى النزوح. ومن الجهة الثانية، ذكرت أن منظمات يهودية دعت العرب إلى البقاء، لكني لم أذكر أن عربا كثيرين هربوا بسبب الهلع - من القتال، المجازر وما إلى ذلك - وأنه في حالات معينة قام الجيش بطردهم. وربما أن هذه الحقائق لم تظهر في المواد، أو أنها كانت معروفة أو أنهم لم يقدروها بشكل صحيح".

وكما ذُكر أعلاه، فإن معوز يوضح أنه غير مواقفه السياسية خلال دراسته في أكسفورد، وبعد أن عاد من دراسة الدكتوراه، ورغم أنه استمر في العمل لصالح الحكم العسكري في المناطق [المحتلة]، لكن، حسب قوله، تعاطف مع الفلسطينيين أكثر مما تعاطف مع الحكومة الإسرائيلية. وحتى أنه في نهاية الأمر أقيل من الحكم العسكري على أيدي رئيس هيئة أركان الجيش الأسبق، رفائيل إيتان، بعد أن قال في مقابلة تلفزيونية في بداية سنوات الثمانين إنه ينبغي على إسرائيل أن تجري مفاوضات مع قادة في الضفة وأن تكون على علاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ولم يعد معظم المؤرخين في أنحاء العالم وإسرائيل يتجادلون فيما إذا كان جنود الجيش الإسرائيلي طردوا الكثير من الفلسطينيين من بيوتهم خلال حرب العام 1948 ولم يسمحوا لهم بالعودة إلى قراهم بعد انتهاء المعارك. لكن الجدل حول مسألة ما إذا كانت هناك خطة منتظمة وصادق عليها بن غوريون، ما زال مستمراً. والملف ج. ل - 17028/18 يبيّن أن الإجابة على السؤال "ما الذي حدث فعلاً؟" كانت

مرنة جداً على مدار كل الأعوام الـ 65 لوجود دولة إسرائيل، وكانت مرتبطة غالباً بهوية السائل وهويات المجيبين. وبالرغم من ذلك، فإن ثمة شكّاً في ما إذا كان غباي، معوز، شطندال ولوبراني قد كذبوا عمداً. إن المرجح أكثر هو أنهم سعوا إلى تضليل أنفسهم أيضاً، ورسم صورة أكثر وردية قليلا للعام 1948، وهو عام مؤسس غيّر تاريخ الشعب اليهودي بشكل كبير للغاية من جهة، ومن جهة أخرى غيّر تاريخ الشرق الأوسط العربي.

(*) شاي حزكاني: باحث ومؤرخ. مقاله هذا ظهر في ملحق صحيفة "هآرتس" يوم 2013/5/18.